

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: الحاکمات بین سری الکلمات

(طبقات النبیات)

مؤلف: قطب الدین رازی

جلد: (۴۱۴) از کتب (خطی) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۱۱۲۰

۱۶۹۱

۱۳۰۸

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی

۴۱۳

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	الحاکمات فروع سحری الکجرات
مؤلف	فطیمه آلین ناری
جلد	(۴۱۴) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمدصادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی	
شماره ثبت کتاب	۳۱۲۰
تاریخ ثبت	۱۳۹۱



کتابخانه	خطی اهدائی
مجلس شورای	اسلامی
۴۱۳	

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	الحاکمات درین سری که شجارت
مؤلف	(طبعات الحکمت)
جلد	فصلت الدین ناری
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی	از کتب (خطی) اهدائی
شماره ثبت کتاب	۱۳۱۲۰
	۱۳۵۱



خطی اهدائی	کتابخانه
مجلس شورای اسلامی	
۴۱۲	

۴۱۳



خطی اهدائی
مجلس شورای اسلامی
کتابخانه

۴۱۳

مجلد
از کتابت حضرت شیخ
محمد باقر الحنفی
فی شهر ربیع الثانی
سنة ۱۲۰۵
قطیف

۱۲۰۵

بسم الله الرحمن الرحیم
الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
الطاهر المني
الطاهر المني
الطاهر المني



بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

المقدّمات ان زيد اجزائاً فلو افجع يكون لبنة الاصول الى الفروع
لبنة الكل الى اجزائيه ولبنه اجزائيه الى الفصول لبنة الكل الى الاجزاء
ولما كان داهم الفقان الاصول واثبتاً بالبرهان في بعض من الفروع
اخفق الدشدرارت بالاصول ولما كان التفصيل كالاصول للكل
والكل كالفروع فعند الدشدرارت بالاصول يكون العمل معلومة باذن بيته
مخوف النسبته بالكل واما اعتمد وصيته فله اوجه الاول انه لما
لما كان يقف مع صريح المشايخ الكبار الذين منه وضع هذا الكتاب
وقد كان الشيخ بوصيه قبل ان يفرار الى هذا العلم في احوال الدنيا
يجب ان يقضي به ويحفظ الا في اهل ومعتقه فالان ذكره ملك
وصيته وقال انه اعتمد وصيته الثاني ان كل توليف فليد ان يفتقر
ترتيب كتابه على الاجمال بحيث كان في ذلك الوصيه المتعارفة في فاهمه

١٥٠
 في هذا اليوم
 من شهر ربيع
 الثاني سنة
 ١٠٢٠

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

تركت منها ذكرها مرة الاعادة الثالث ان قوله اعني يكون في
 الاستقبال ليس بجيد وصيرني ان يفرض هذا الكتاب وجعله
 الى عند **قوله** ان معنى النوعين في الحكمية النظرية كما ذكر الشيخ انه
 يجب ان يفرض الحكمية ولا شك ان الفرض حقيقة محمودة
 اراد الله ان لغته ذلك وجعل اعذاره ان ما في حكمية
 الدنيا تعارضها الوهم والعقل حتى دركنا الى قوة بصيرة ورؤية
 استعداد وجوده فحيث لم يترك ذلك فرض قوانين الحكمية
 لا يخبرنا الا بالارادة وبما فليد ان يفرض عليه لانه في كون القناع
 شيء غير مضمون وفي هذا يكون الفرض محمودة فان قلت الوهم
 انما يدرك المعاني الخفية المتعلقة بالحواس والعقل يدرك الحكمية
 فكيف يقع التعارض بينهما وانما يقع لو كان بينهما يدرك من غير عقل
 ان يدرك الحكمية والحواس تدرك الباطن الا ان يدرك الحكمية
 باله الوهم والحكميات بالهذه العقلية لكن الفرض باله الوهم وقوله
 اكثر فليد انما يحكم العقلات المحمودة باحكام الحواس فلا يرد
 يقع في الخط فالحق رضة بين العقل والوهم في استبعاد النفس الى
 استعمال الله الوهم دون العقل **والعقل** وانما في حق الى
 غير محمودة العقل قوة للنفس يدرك بها الحقائق والذات
 قوة للنفس متبينة نحو الذات **والعقل** في النفس الى المبدأ يخرج
 منها الى المطالب في النظر ويجد في العقل نحو العقلات وانما في حق
 التجريد في العقل لان المدرك انما يدرك في ذات بينه وبين المدرك
 فبما في ذلك غير مدرك العقل حتى يمكن تعارض الحواس وقوله انما في حق

رقم كنه تعقل الحوادث و خضر الذين بالتميز
باب الحمايه

وینتر
دریوید الدارح ان الفضل کین داد و کمال الحیویدات

[illegible]

في سنة ١٠٠٠ هـ

وتفهموا كما سبنا كل خروج من قوة الى اخرى مادة فمحت الطبيعيات احوال
تخرج للاسام الطبيعية من جهة اعتبارها على المادة بوضع ذلك سببها في الماد
الطبيعية تحتها والخارج عن ركنها من جهة احوالها خارجا عن الماد
اجمعي بحيث تنتمي تحتها ولا تنتمي في الماهية والاعتبار والذات تحتها
تنتمي في الماهية والاعتبار والذات من جهة كونها من جهة الماد
اما النهاية فطائرة على ما هي واما الله تعالى فلهذا كس عدم النهاية مطلقا
بل عدم النهاية على ما هي من ان يكون متناهي فليس قلت لو كان كذلك كان
علم الطب وكيفية احوال الطبيعيات خارجا عن الماهية من جهة كونها
بوضع احوال الطبيعيات من جهة الماد فمحت احوال الطبيعيات لاسرار الله
الى جهة الماد لئلا ان تلك جهة من جهة حقيقة الحق والمعرف اوجه الحق
او غير ذلك بخلاف علم الطب وعدم التميز وغيره في ما ينطلي الى جهة
ومذا كما ان اللامتناهي في احوال لاسرار الله حقيقة الوجود لا في الصير
موضوعا لطبيعي اوروبا في اوضاع وسد العلوم اجزائه في احوال
يتوقف على تلك الموجودات التي هي **وليس** اجمعي يقال لاسرار الله على الطبيعيات
اجمعي يقال لاسرار الله على احوال اجمعي احوال الطبيعيات وهو ممكن ان يعرف
فيه بعد ما كيف ما كان وهو الطور وبعد احوال قطب له على احوال فواع
وهو الوضوء وبعد ان كانت مقاطعها كك وسواها على ما كان على احوال
ولم يقل لوجود لان تلك الالهي وليس يجب ان يكون موجودة في البعد
كما في الكره والاسطوانة وان وجدت في كمالها في الموضع اجمعي
الالهي والموجودة فيه بالفعل كذا في كمالها في الموضع اجمعي
معينة محدودة الى عات واطراف معينة والجمعي ليس عات
الالهي والمهيئة للموضوع فيه بالفعل فيما يزل وتبدل وسعي معينة

در الشافعي
لانه من مذهب
جزء الثاني

مفتوح

الحمد لله

Λ

Y

[illegible]

الطبقية بعينها انما اجتمعت وصورتها من الاتصال الممتنع لوضوحها وطبقته
 لا تتصلها وانما تبدلت الالوان والمغنية وايراد عبارة الامكان لان
 مناط اجتمعتها في الالوان وبالضيق في حيز الاجسام مع اجتمعتها في الالوان
 في الالوان وبالضيق في حيز الامكان للوضوح وان لم يوفق فيه انه فوفق في
 لوضوح في الالوان والاشتهاء في ايراد الالوان والاشتهاء مطلقا فيلزم
 مستدرك وان ايراد الالوان والمغنية اخذ التوفيق لكانها في الالوان
 المتعارفة ولهذا لا نجد منه اللقطات في كتاب الشفا وان اعتلج في
 عديدة الاشكارة واذا عرفت هذا فقولون حرك كما هي شكل
 اجسام وقولون يمكن ان يوفق فيه الالوان والاشتهاء كالعصر في حيز
 وهو فيه اشتهاء اخر ارفع من الطبع فانه يمكن ان يوفق فيه بعد ان يوافق
 في الالوان ويرد عليه ان السطح في الجوز يمكن ان يوافق المسكون في السطح
 الى ان اجتمعت مركز في السطح والسطح مركز في الخطوط والخطوط في السطح
 وهي جواهر فيكون السطح عندهم جوهرا ولما لم يتبين بعد ان اجتمعت في
 وان السطح عرض اريد الفوق من اجتمعت الطيسر ومن السطح على قدراته
 فاحترج على السطح بذلك القيد على الترتيب وانما اجتمعت في السطح
 المختص بالترتيب الالوان والاشتهاء فلكم في هذا المختص والمختص في
 بالمختص بالمختص وقوله في الالوان والاشتهاء الخط والسطح والالوان
 المراد بالالوان والاشتهاء هي الخطوط الموقوفة المتقاطعة كما في
 اجتمعت الطيسر في المركب بدلي على ان اجتمعت في السطح على قدراته
 الشدة ولو وجدت الخطوط لكانت اجتمعت في السطح في السطح
 لان العنبر سريفة فلا يكون موقوفة في السطح في السطح

[illegible]

بعد القبول

القلم
والقلم

الجوزة بالاول وان لم يكن جنب لكونها غير متحدة خارجي عن المبدأ ولك
 ان فرضنا ان كانت لا حمار ان المشتراكات فلهذا العلة تحتلقة الطبيعة
 مع ان اقل مرتبة انما هي الاشتراك وهذا هو المبدأ للاختلاف بين اجسام
 ومنها ان المبدأ ليس عليها اجسام ان كان بسيط او مركب وانما كان
 لا يكون اجساما اذ كانت بسيطة فقط وانما اذا كانت مركبة فلا بد
 ان يكون ان لم يكن جوارب مركب اجسام في العوض وان كانت جوارب مركبة
 جنب لها بسبب طبيعتها وجوانبها لا يلزم من عدم حبيته اجسام الاجزاء المبدأ
 ان لا يكون جنب لها وهو واضح وانما الجواب اننا نقول ان العلة لا يكون
 لو كان مفصلا كان مبداه اعرف منه المبدأ وجوز الجسم وليس كذلك
 هي عرضية وكذا الامام وبعبارة اخرى فالعلة لا يكون ما هو في قولنا
 وهو عرضي فلا يكون مفصلا بل العلة هو المأخوذ من الذات وهذا كما
 انما هو في الكثرة والفاصل المأخوذ من العلة لا يكون المبدأ في العلة
 ففصل المبدأ ان العلة تفصل عن الذات التي هي في قولنا لا يكون
 انما في فصل من ان العلة ليس هو انما في بل مبداه وهو اجسام في العلة
 البسيط لان قولنا اول مبداه اعرف من العلة لا يكون العلة وليس العلة في العلة
 وثان ان الذات التي هي في قولنا العلة وهو ذات الجسم او مبداه
 وانما كان فهو ليس بفصل قطعا اما الذات فلا في الفصل ليس هو مبداه
 جوزه وانما البولي فلا يمانيت محله على اجسام ان اراد بقوله
فصل بقوله ان العلة لا يكون العلة وان مفهوم فصل هو العلة والاول
 لان مفهومه في فرع العلة المتفرقة على اجسام وان اراد به ان
 علة فصل في صفة عليه ان كانت ذات الجسم فهو ليس الجوزة والاول
 ففصلت بفصل **قوله** اي في قولنا العلة والاول العلة

يكون

منه

عنه

ذاته

الثالثة

منها

شكر اما مفهوم الذات فيكون له المبدأ في الاجزاء من اذ في قولنا
 الثالثة وليس كذلك لان قولنا العلة وعرضي لا يكون مبداه للفصل **قوله**
 اذ وان اجسام يكون اما مبداه لما بين ان هذا الخط في جوارب الاجسام
 تحقق حقيقة الجسم في مركبة من اجسام القوة او من المادة والصورة
 فلا بد من سائر في جوارب العلة الفراع وعقود معلوم في علم النظار في جوارب
 قول الفراع يكون باثنين احدهما الفراع ما يقع في العلة وفيه ان
 والآخر فلهذا الاول الواقعة في البحث ولما كان لفظة الجسم مركبة من العلة
 والتعليق والفراع الواقع في البحث في المركب في الاجزاء او المادة والصورة
 ليس في الجسم التعليق بل في العلة في ذلك البحث ثم لما كان الجسم مركبة
 من اجسام المفردة والمركب والفراع ليس واقع في المركب بل في المفرد
 جوزه مركب في ازال الماهية في صورة الفراع في وسطه للفظ **قوله**
 اعني بسبب الاشتراك للفظ والاول في قولنا ثم شرع في قولنا الاول
 لفصل وفرض في جوارب الفراع مبداه هو البسيط وهو جوارب المذهب
 في الاربعة كلام لان منها مسته تمام او اجسام انما ان يكون في اجزاء
 بالفضل او بالقرعة فان لم يكن له اجزاء بالفضل فاما ان يكون العلة
 بالقوة متناهية او غير متناهية والاول في مذهب المذهب والاول
 مذهب الحكم وان كان فيه اجزاء بالفضل فاما ان يكون ملك الاجزاء
 متمسك بالتمام او متمسك بالانقسام فان كانت متمسكة بالانقسام ففصل
 اما ان يكون متناهيته وهو مذهب المذهب والاول لا يكون متناهيته وهو
 مذهب النظام وان كانت الاجزاء متمسكة بالانقسام لم يلزم ان يكون
 ملك الاجزاء اجزاء صغارا وهو مذهب ومقر ليس او لا يكون جوارب
 وهو مذهب ففهم فان في قولنا في مركب الجسم في السطح وكذا

قوله

ان يكون

قوله

آري اليوم يدرك المتأخر من المتعلق بالبحر من كذا قوة زيد وصدق
 غير ولا شك ان اخراجه ايجازا من المتأخر من المتعلق بالبحر من
 فليس من يدرك ان اليوم فلا يكون اليوم قد سميت باسم اليوم
 يدرك للافراد لكن اليوم ليس تقاسم بل التقاسم المستوفى من القوة المختصة
 وعلى انوار عنها بان اليوم هو الحكم على القوة المختصة وسقطتها في ان
 العقل سلطان القوة العقلية وما هو القوة المختصة بالادراك اليوم فهو المدرك
 للمعاني والقوى والاشياء والمركب والمفرد لا يستلزم بل القوة المختصة
 الحكم والادراك والقوة كذا القوة كذا القوة لا يكون في اليوم بل في اليوم
 مدخله ولما لم يكن في اليوم من القوة المختصة فمدخله ادراك المعاني كذا
 منسوب اليه فقط وانما سائر الادراكات والادراكات في اليوم
 اخرى في الزمان المرتبة منه ان الحكم باليوم يقف في القوة من قبل
 التي هي خاصة بالسياسة المرتبة للعقل وجوابه ان المراد بالمرتبة المرتبة
 فان الشيخ لم يفرق بينهما اما الفرق بينهما في هذا الموضع كما في قوله
 وانه في قوله لانه لا يقدر على اختيار المختصة بالهبة لكونه من قبل
 لان مرتبة اليه ويتوقف على ادراكه بالضرورة فكلما يقف اليوم يدرك
 ويختصه فكيف لا يكون قادرا على ذلك لكن المراد لانه لا يقدر على القوة
 الى الافراد الصغيرة لانه لا يدرك كما في القوة اليه ان لا يتم ان
 لا يقدر على ادراكات غير مرتبة منه قوله لان القوة اجمالية لا تقدر
 على اعمال غير مرتبة منه فلو ادراك ليس على كل اشياء ولا يدرك
 استيعاب ان الالف في القوة المختصة من على القوة المختصة من انهم
 من جوارحه ذلك كما في المنطوق المنطوق الفلكية لاني المراد ان اليوم

قوله وان كان في القوة المختصة بالادراك
 وان كان في القوة المختصة بالادراك
 وان كان في القوة المختصة بالادراك

قوله وان كان في القوة المختصة بالادراك
 وان كان في القوة المختصة بالادراك
 وان كان في القوة المختصة بالادراك

لا يقدر

لا يقدر على القوة المختصة من القوة اجمالية لا يقدر على
 غير مرتبة لانه لا يقدر على غير مرتبة من جوارحه ان لا يدرك
 والمفرد ما لا يتأخر من القوة المختصة من جوارحه ان لا يدرك
 من جوارحه ان لا يدرك من جوارحه ان لا يدرك من جوارحه ان لا يدرك
 ان اريد بهم قدرة اليوم على الادراك المختصة من جوارحه ان لا يدرك
 الغير المختصة بالادراك فلو كان ذلك لكانت القوة المختصة بالادراك
 على ادراك ادراك او مرتبة لاني حذر من ادراك المختصة او لا تقدر
 اليوم لا تدرك لاني ادراك القوة المختصة بالادراك او لا تدرك
 الصغيرة والغير المختصة من جوارحه ان لا يدرك من جوارحه ان لا يدرك
 المختصة بالادراك كما في كذا قوة مختصة من جوارحه ان لا يدرك
 على ان الحق عدم الوقوف بينهما في ادراك المختصة بالادراك
 اذا كان كذا من جوارحه ان لا يدرك من جوارحه ان لا يدرك
 من جوارحه ان لا يدرك من جوارحه ان لا يدرك من جوارحه ان لا يدرك
 فان لم يكن حلقا في القوة المختصة بالادراك من جوارحه ان لا يدرك
 اجماع الجوار لانه في سائر الادراكات لم يكن له بالضرورة ان لا يدرك
 الالف هو ان القوة المختصة بالادراك من جوارحه ان لا يدرك
 من جوارحه ان لا يدرك من جوارحه ان لا يدرك من جوارحه ان لا يدرك
 وان كان حلقا في القوة المختصة بالادراك من جوارحه ان لا يدرك
 بالضرورة من جوارحه ان لا يدرك من جوارحه ان لا يدرك من جوارحه ان لا يدرك
 الاجسام من جوارحه ان لا يدرك من جوارحه ان لا يدرك من جوارحه ان لا يدرك
 بالضرورة من جوارحه ان لا يدرك من جوارحه ان لا يدرك من جوارحه ان لا يدرك

قوله وان كان في القوة المختصة بالادراك
 وان كان في القوة المختصة بالادراك
 وان كان في القوة المختصة بالادراك

قوله وان كان في القوة المختصة بالادراك
 وان كان في القوة المختصة بالادراك
 وان كان في القوة المختصة بالادراك

كل القوة المختصة بالادراك

لكن انما في ان لا يقبل الالف م لان الملافة بالاسم تقدر ان تقسم
 والاسم انما في قوله ومع هذا ذلك منتهى المطلوب كما يشاء وان لم
 يلقها بالاسم سطر الحكم الثالث سواء كان ملاقاها على سبيل التماثل
 او الاتصال لان احد الطرفين يلقى في الوسط بين الطرفين الاخر
 يلقى في اخره فيخرج الوسط فيخرج الكلام الشيخ انه لا يقدر ان يكون
 في الطرفين على التماثل يجب ان يكون الوسط ملاقا للطرفين بالاسم
 على ذلك التقدير احد القسمين المثلث للزم والقسم الاول وانما في
 مستقيمان ب عدم تقسيم عليه يقتضي القسم الثالث وهو مستقيم فيكون
 وعند هذا التقسيم التقدير في ان حيث لم تقسم هذا التقدير في
 ان امر الحكم ليس هو الا لازم بل يقتضي في بعض الامور فيما يطرأ على
 اللازم ولا يكون باطلا في معنى الامر اذ ان يندرج بعد اللازم الى
 سلوك طريق البرهان فيخرج الى اثبات القسم الثالث باطل يقتضيه
 ولما كان مقتضيه وهو عدم الملافة بالاسم في وجهين فان عدم الملافة
 لا بالسرعة فان لا يكون ملافة احد اوصاف كون ملافة بالاسم
 يقتضيه لا يتم الا باطل يدين القيس لكن القسم الاول وهو عدم ملافة
 الاجزاء البطلان قوله وسرع في ابطال القسم الثاني وهو الملافة بالاسم
 فرض منه المقدم بقوله وان لم يسل ولا واحد على الطرفين ملافة بالاسم
 خير من ان عليه في ذلك التقدير انما احدى ان لا يتم ان القول
 بالملافة بالاسم يتم عدم تالف الاجسام في الاجزاء وعدم تقسيم
 على التماثل وانما لم يلقها بوجوب تدرج في الاجزاء في الحكم فلم لا يجوز

انما في ان لا يقبل الالف م لان الملافة بالاسم تقدر ان تقسم
 والاسم انما في قوله ومع هذا ذلك منتهى المطلوب كما يشاء وان لم
 يلقها بالاسم سطر الحكم الثالث سواء كان ملاقاها على سبيل التماثل
 او الاتصال لان احد الطرفين يلقى في الوسط بين الطرفين الاخر
 يلقى في اخره فيخرج الوسط فيخرج الكلام الشيخ انه لا يقدر ان يكون
 في الطرفين على التماثل يجب ان يكون الوسط ملاقا للطرفين بالاسم
 على ذلك التقدير احد القسمين المثلث للزم والقسم الاول وانما في
 مستقيمان ب عدم تقسيم عليه يقتضي القسم الثالث وهو مستقيم فيكون
 وعند هذا التقسيم التقدير في ان حيث لم تقسم هذا التقدير في
 ان امر الحكم ليس هو الا لازم بل يقتضي في بعض الامور فيما يطرأ على

منه

لكن

ان يكون بعض الاجزاء متداخلا وبعض غير متداخل فيكون لا يلزم التدرج
 لتالف اجزائه المتداخلة وغير المتداخلة ولا انما في تالف اجزائه
 المتداخلة والمتداخلة وتلك لا يلزم عدم تالف الاجزاء
 التي لا يلزم قائلو الوسط في الترتيب على التماثل في الترتيب
 على الطرفين في الوسط في غير الترتيب وجوابه ان اجسام لولاها في
 متداخلة وغير متداخلة فلا بد ان يكون بينهما ملافة او لافان في
 ملافة فلا تالف وان كان ملافة فاما ان يلا في جميع الاجزاء المتداخلة
 جميع الاجزاء الغير المتداخلة بالاسم او لا ولا ولا لا يقتضيه جميع الاجزاء
 على تقدير عدم التدرج والى لا يقتضيه لافتم لان بعض الاجزاء
 في لم يلاق بعضها بالاسم وفيها ان القول بالملافة بالاسم لا يلزم
 انه يقتضيه الترتيب فان غاية ما في ذلك تباين اجزائه والافاق
 اجزائه لا يلزم التباين في الذات وجوابه ان انما اذا كان له طرفان
 فيتم باحد وجهه اللافتات واعلم ان الهم والفرض وهذا هو الفرض
 الوجهان والطرفان ان كانا متداخلين في الوسط حاجبا والا كان
 بينهما بعد غير متداخلة بالضرورة وتاثيرها التقدير بالضرورة
 انحطوط فانها مستقيمة فيها فتتباين اجزائها واطرافها مع عدم التباين
 في الذات ولكن مركز الدائرة التي ذرب زواياها مختلف جهات
 اختلاف الجهات مع اتحادها وهو انما في ان الفصل المذكور
 طرفان بل هو متداخلة ومنتزعة لا يمتنع ان له طرف واحد في
 خط والاخر منتزعة خط وانما هو امر واحد عرض له باعتبار انما
 خط باعتبار اخره منتزعة في نفسه فيبقى في ياقية الطرف لوداه

انما في ان لا يقبل الالف م لان الملافة بالاسم تقدر ان تقسم
 والاسم انما في قوله ومع هذا ذلك منتهى المطلوب كما يشاء وان لم
 يلقها بالاسم سطر الحكم الثالث سواء كان ملاقاها على سبيل التماثل
 او الاتصال لان احد الطرفين يلقى في الوسط بين الطرفين الاخر
 يلقى في اخره فيخرج الوسط فيخرج الكلام الشيخ انه لا يقدر ان يكون
 في الطرفين على التماثل يجب ان يكون الوسط ملاقا للطرفين بالاسم
 على ذلك التقدير احد القسمين المثلث للزم والقسم الاول وانما في
 مستقيمان ب عدم تقسيم عليه يقتضي القسم الثالث وهو مستقيم فيكون
 وعند هذا التقسيم التقدير في ان حيث لم تقسم هذا التقدير في
 ان امر الحكم ليس هو الا لازم بل يقتضي في بعض الامور فيما يطرأ على

الوجهان

فان في الطرف من بركية مشهورا لطرف فيهم المرات اجماعا ان لا يكون
 ترتيب ولا وسط ومومن فكل الحكم الرابع وانما عدم ارجو وانما
 ما في الحكم الثاني ان يوم الامرين انه ان كان في رمتها وانما
 كمن الملاقاة بالاسر وقد فرقت لك منف فقد ظهر ان القول بالمدح
 ما في الحكم الثاني اما ان ما في الحكم الثالث فلي ذكره اوله
 انه ليس له حكمة اذ وانما ما في الحكم الاخرين فلي ذكره في هذا
 كلام الله وفيه لغير وجه اذ ان الدلالة على استحالة التدرج في
 عند قوله دون اللق والمؤمن للمدح فافادة هذا الكلام ولان
 في التوضيح لا يشاروك وبما ان هذا الكلام كما قرره الله تعالى في
 وقد قال في حق ان من افقتة تمت ومنع في سلك طاق الرمان
 قوله بل في فراع وفتح ما يملأ على ذلك الوجه مستدرك تمام الدليل
 دونه والصواب ان لا يخل هذا الكلام على المنفعة بل هو دليل
 استحالة التداخل او حواس لوان مقدس ان يور وفي لانه ان المدح
 يستلزم ان يكون للطرف حالان او احوال وانما يكون لك يوم في القراء
 فلو قد على التداخل فلي يجوز ان يكون الاجزاء في مقدار القطر مقدار
 فلا يكون ثم حركه فاجاب بان لو كان لك يلزم ان لا يكون ترتيبا
 ثم فلا يكون اجماعا منها وانما في ثم لما انظر المداخلة رجح الى
 المط فصار على فراع فيهم انهم اورد وما اورد حتى **قوله** ويغير
 هذا الكلام ان القول بالاجزاء في حق بل لان الالتماس باعبار
 الملاقاة غير محصورة في الشئ فان الملاقاة ان كان يكون في الشئ او في
 فان كانت محتملة فاما ان يكون واحد او لا يكون فان كانت واحدة

بما

في

ان

فاما بالكل او ببعض فمذه انما انهم وطرق القس الى الشئ باعتبار وجه
 الملاقاة وعدمها وحاصل محض بين المط فليس اضر واستمر فانه
 لو كانت اجماع في الاقرار يلزم احد الامور الثلاثة الاول فكل محض
 محض احد الامور الثلاثة يتبع لو كانت اجماع في الاقرار محقق احد الامور
 لكنه مشتق فيهم انما في اكد وهو المط وانما المعارضة فيكون ان في
 اكد موجودة في الحال فوجد اكد الدليل لا يجوز ان لا يكون فلي اكد محض
 ما في ضرورة فوجد اما في الزمان المميز والمستقبل وانما ان في اكد
 والمستقبل ليست مرجوحين فليوم توجد في الحال كمن موجودة مطلقا
 وانما الثاني فليان ملك اكد غير متقدمة او متقدمة الزمان فليان متقدمة
 لا يوجد احوال مع فليوم موجودة في احوال فليان فليان فليان
 متقدمة والاكثان اكد الى نفسه نصف اكد الى كله فليان فليان
 ويستقيم عند محقق انما في الزمان لا يستقيم الى الحال بل في
 مشترك بين الزمانين المميز والمستقبل اكد لا يوجد في الزمان فليان
 موجودة في الحال ولا يلزم ان لا يكون موجودة مطلقا او لا يلزم في
 الاخير انما في الالتماس وانما ان اكد الماضية والمستقبل موجودة مطلقا
 فليوم وان اريد انما غير موجودة في الحال فليان فليان فليان
 مطلقا لوجوده في الزمان المميز والمستقبل في الزمان المميز والمستقبل
 فلا يكون اكد موجودة فيهما لذي فليان لا يستلزم انما في عينها
 غير موجود في الزمان فليان فليان فليان فليان فليان فليان
 انما غير موجود في الزمان فليان فليان فليان فليان فليان فليان
 فليان فليان فليان فليان فليان فليان فليان فليان فليان فليان
 فليان فليان فليان فليان فليان فليان فليان فليان فليان فليان
 فليان فليان فليان فليان فليان فليان فليان فليان فليان فليان

القول في
القول في

غير

انما يرد بانها غير موجودة

كل واحد منهما يكون في نفسه شي واحد فهو لا يقع بالفضل واللا كان في نفسه
 لا واحدا واما الغير الذي هو الشئ في نفسه فلهذا لم يسم احد الا بالفضل
 وكل في نفسه **الفضل** فغيره في وجه واحد وان كان شئ عليه في الاصل فهو غير متعلق
 لا يمكن ان يغير الفضل فكلما يقع عليه لا يغير الفضل وهو الاصل الذي
 لا يغير والافراد في حيزهم فغير متعلق بهما **الفضل** وكلما يقع عليه
 شي غير متعلق فهو متعلق بهما **الفضل** والافراد في حيزهم
الفضل وقد يطرأ التعلق في الفرق الاول فالاول لو كان اجماعا في
 اجزاء غير متساوية اذ ان لا يقطع المسافة المحروقة الا في وقت
 لان قطع المسافة المحروقة يتوقف على قطع اجزائها المتساوية لا
 يكون الا في وقت غير متساوية في زمان غير متساوية اجاب عنه الفرق الثاني
 لانهم ان قطع المسافة موقوف على قطع اجزائها الغير المتساوية والى ما يكون
 لك لو لم يكن للزمن طرفة عين في حيزه الى حيزه وترك للدوس طولا واحدا
 الى الزمان الطرفة للزمن والى حيزه عندكم كما يجب متعلقين على اجزاء غير
 متساوية وان كان محروقا فلا يلزم مما ذكره قطع المسافة المحروقة
 في زمان غير متساوية بل اللازم قطع مسافة غير متساوية الاجزاء في زمان
 متساوية والفضل ان يغير اجزاء الدوس ولك لان الاجزاء اذا اختلفت
 بعضها في بعض لم يتوقف قطع المسافة على قطع الاجزاء الغير المتساوية
 ولما استلزامها بان قالوا ان اجماع اجزاء لا يباينها كان اجماع غير
 متساوية في اجماع لان السيف موجب للدوس واما اجابوا عنه فيقولون
 حيزه لا يكون ان يغير بعضها في حيزه لو كان اجماعا في حيزه في اجزاء لا يغير
 فالطريق الكسري الى اواكرك حيزا واحدا في حيزه ان يحرك الطريق الصغير
 حيزا واحدا او اكثر واللا كان الطريق الصغير يحرك حيزا واحدا في حيزه

كل من
 على شئ
 الانعام

ويقطع الاجزاء الغير المتساوية
 لا يمكنه الا في وقت

محرك غير متساوية الاجزاء
 في زمان غير متساوية الحيز

مثلا او اريد فائدة وان يقطع اقل في حيزه في حيزه الدوس لا يغير واجبه
 الفرق الاول ان الطريق الصغير يحرك حيزا واحدا في حيزه ان يحرك الطريق
 الكبير اجزاء اخرى ثم بعد ذلك ينتهي الى حيزه فيكون السيف في حيزه
 اذ منته في حيزه السريع ويزعم في ذلك لعلك اجزاء اخرى واعلم ان هذه
 الحركات مأخوذة من الشئ واللا ان يغير في حيزه في حيزه والفضل
 المسطرة في الفرق الاول لو كانت الاجزاء متساوية في حيزه في حيزه
 لما بلغت حركه الى الغاية والى بيان هذا في حيزه في حيزه في حيزه
 غير متساوية كانت الحيز متساوية والفضل في حيزه في حيزه في حيزه
 فالملك انما يبلغ غاية المسافة اذا بلغت الى الفضل وانما يبلغ الى
 الفضل اذا بلغت الى الفضل لعلك الانصاف غير متساوية
 والالاف في الغير المتساوية لا يقطع الدوس كانت حيزه في حيزه في حيزه
 ان يبلغ الغاية على اوردوه واجبه في حيزه في حيزه في حيزه
 يفرقون لذلك متعلقين في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 سريع في حيزه هذا والافراد في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 المسافة التي هي حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 ملحقه لان الوقت الصغير ان لا يلحقه السريع اللهم الا بلاحظه
 مقابلة السريع في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 السكون اولى واوجب لان البعد واغرب ومما قيل في حيزه في حيزه في حيزه
 بعض مطاع النظر في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 لانها مرتبة مما لا يباين من المسافة الاول للفضل وانما تلك حيزه في حيزه
 هذا قد طار الشئ من حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 وهي ان يترك اجماع حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه

كل من
 على شئ
 الانعام

ويقطع الاجزاء الغير المتساوية
 لا يمكنه الا في وقت

محرك غير متساوية الاجزاء
 في زمان غير متساوية الحيز

في المظهر واذا قلنا يعود الغير الى اللاحق وكما نرى انه يصير الكلام
 عن شئ في القدر والاستدراك ولعل للامام فهم اللاحق والشيء
 هو كونه الغير واكنيت النسب بين اجم المتناهي الاجزاء والجم المتناهي
 الاجزاء وموجبه عن العوارب لان اعتبار النسبة بين اجم المتناهي
 المتناهي الاجزاء بعد ما يحصل وانما هو ان الغير ان عاد الى اللاحق
 استقام الكلام مع غير شئ وان عاد الى الكثرة فانه ان راد بها اجم
 المتناهي الاجزاء او راد الكثرة المتناهي في حصوله فان كان المراد
 اجم المتناهي الاجزاء هو كونه من اللاحق النسبة منه ومن اجم المتناهي
 الاجزاء يلزم اعتبار النسبة قبل حصول النسب وان كان المراد الكثرة
 من حصول اجم المتناهي الاجزاء امكن حمل الكلام عليه كما ذكرنا الا ان
 حمل الكلام على ما يتفق مع غير اجمه واستدراك اولي واعلم ان
 لما قلنا هذا القدر وكذا في المناقضة لانه لما حصل اجم المتناهي
 يكون لغيره اجم ليس بمختلف عن الاجزاء والجم المتناهي والجم
 ما في ترجيح الكثرة الذي دعواه كمن لم يقنع بذلك بل قد ادعى
 ان النسبة القائل لا شيء وجم غير مختلف عن الاجزاء والجم المتناهي لاق
 هذا اجم من غير الكلام في الاجسام الطبيعية فان النسبة اجمه لان كل
 الكلية للاختلاف في الموصوفات لا في الجوهر وتوجد كثره غير متناهية
 وجد ما لضرورة كثره متناهية في سائر اجسامه فكون اجم المتناهي
 موجودا في الطبيعة والافاضة وكرناه لوجه اجمه الى ان كان في قوله وكان
 ما في غير قدره وانما اذا كان ما في غير قدره في الفارقة واما ان كان
 كان ان نفسه وجمه كثره وموجبه عن وسادحت تعقبي واما ان نفسه

الجم

فلا

يختلف بحسب التبرير وموانه ان كان لكثرة متناهية في فوق الواحد
 يكون النسبة في اجم المتناهي الاجزاء الى اجم اجم الغير المتناهي الاجزاء
 متناهية الى متناهية هذه الشرح ان كانت الفارقة لم يتبع في الفارقة
 وان كانت لزوم متناهية فانه في الباب ان المتناهي
 على ان نسبة اجم الى اجم نسبة متناهية الى متناهية واما ان ذلك لازم
 من القدر المذكور فهو من ذلك ان يكون نسبة اجم الى اجم متناهية الى
 غير متناهية لانه اذا كان اجم الكثرة المتناهي اجمه في الواحد فانه
 انه يزاد اجم بحسب ازدياد الاجزاء فتكون نسبة اجم الى اجم المتناهي
 الى الاجزاء من نسبة متناهية الى غير متناهية والاولى ان في كانه
 قوله كان اجم به في قوله نسبة في رابطة واجتهاد في قوله كان
 متناهية في فوق في الواحد والغير الاجزاء بعضها الى بعضها اجم
 النسب يلزم ان يحصل من متناهي الاجزاء نسبة في اجم اجم المتناهي
 الاجزاء نسبة متناهية الى متناهية لان حصول اجم لازم على ذلك القدر
 في نفسه هو موصوف بالصفة المذكورة فكون اجم اجمه في ذلك
 في نفس الامر في التوازن فان حصل الاجزاء في الاستدراك الى حصول اجم
 في جميع اجسامه ليجوز اجم فانه يكون ان في ان كان لكثرة متناهية
 في الاجزاء في فوق في الواحد كان اجم يزاد اجمه في ازدياد الاجزاء
 فكون الاجزاء من متناهية نسبة في اجم اجم الغير المتناهي المتناهي
 الى غير المتناهي نسبة متناهية الى متناهية واجاب بان النسبة من رتبة
 احد القدر ان في الاجزاء واذا قلنا اي سدا المقدار في ذلك القدر
 على ان رتبة او غير ذلك فاما ان كان في نوع واحد وكان في سائر

المتناهي

معدله

الاجزاء

اذا ضم اليه مثله يصير مثله المنسوب اليه فان لم يقبل لا يمكن ان ينسب اليه
ولا انحط الى السطح ولا السطح الى الحجم فان الحجم ليس حاصله من اجتماع السطحين
السطحين اجتماع الخطوط ولا الخط من اجتماع السطحين فليس كل حجم حاصل من
ما لم يكن حبا فلكذلك حصل الحجم ولا ثم له وفيه لعل لان الحجم لو كان
في الاجزاء وكان الحجم يزداد بحسب ارباب الاجزاء وكل واحد من
في تلك الاجزاء لم يزد احد منها يكون له نسبة الى الكل كالثالث او الرابع
او غير ذلك فان ضرورة هذا اجتماع الى يحصل الحجم فكل واحد من اجزائه
انما هو اجزائه كما ذكرنا وقوله هذا استند اليه فيقول ان كل من اجزائه
بل المراد انه يقيد الاستنداء واستندته اطلاقا فلكم اللزوم على القول
فانه اذا كان الحجم يزداد بحسب اربابها والنسب والنظم يجب ان يكون
لها نسبة الاجزاء الى غير نسبة الاجزاء لنسبة مثله الى مثله وهو
يقصر الى كنهه انما لا يمكن لو كان هو الواقع وليس كذلك فلهذا حصل
تأنيها كما سبق في الاشارة اليه **الرسالة** اذ اوجبت النظر الى النسبة
على ان الحجم متعلق بغيره فانه لو لم يكن متعلقا بغيره لكان له مقدار
اما متناهية او غير متناهية وبما اطلقنا في النظر الى النسبة فكل
قلت ان ثبت بالنظر الى ان الحجم ليس له مقدار الى ما لا يقبل
على ما تقدم لا شيء في ان يكون له مقدار الى ما يقبل الا انفسار فلكم
ان يكون متعلقا بغيره فلهذا فنقول المطلوب من هذا القول ان يكون
متعلقا بغيره على ما اشار اليه في قوله هذا وجب ان كان وجهها
ليس لا متناهية مقدار ومنه اجزائه لانه لان الحجم المتعلق

مفرد

في نفسه والا لكان له مقدار الى ما لا يقبل فانه لو كان له مقدار الى
ما لا يقبل لكان حبا مكررا لا مقدرا هفت قال الله لما ثبت ان الحجم
يتمتع الى كون مكررا في اجزاء لا تجزئ متناهية او غير متناهية ثبت ان
جميع الالفاظ كانت الممكنة غير حاصله من اجزاء لانه لو حصل جميع الالفاظ
الممكنة فيحصل من اجزاء فاجزائه ان لم يقبل الالفاظ كانت له اجزاء
لا تجزئ وان قبل الالفاظ لم يحصل جميع الالفاظ كانت له اجزاء
مقدرة واذا ثبت ان جميع الالفاظ كانت الممكنة في اجزاء غير متناهية
ان لا يكون مكررا في الالفاظ كانت حاصله مكررا في اجزاء المتقابلة
او يكون مكررا في الالفاظ كانت حاصله كذلك الالفاظ لم يكون الى
ما لا يقبل الالفاظ لم يكن الى ما يقبل الالفاظ وهو حجم المتقابلة
بعض الاجزاء متعلق بغيره غير متقابلة واعلم ان هذا البحث انما يظهر
اذا اعتبرنا مطلقا الحجم اما اذا اعتبرنا الحجم المتقابلة لانه ان كل حجم
متعلق بغيره كما بيناه وحيث اعتبرنا الحجم المتقابلة في كل واحد
لما ثبت امتناع كون الحجم مولفا في اجزاء لا تجزئ ثبت ان لا شيء
من الالفاظ كانت الممكنة هي متقابلة الحجم فلهذا اللزوم ان لا يكون
بل قد ثبت ان كل حجم متقابلة هو متقابلة في كل واحد من اجزائه
ما يقبلها وجه القول الى اني اقول في كل واحد من اجزائه انما كانت اجزائه
جميع اجزائه الممكنة ثم ان الشيء اوردنا هذا الفصل مقدمه لاجزاء
لا تجزئ ان يكون مولفا في متقابلة متناهية وانما لم يكن يجب ان يكون
لكل حجم متقابلة متناهية الى ما لا يقبل والا فلهذا هو المطلوب في قوله هذا

في الالفاظ

لا يجوز ان يكون وفاءه ليس يجب ان يكون وادور المطر جربا وجرب
 فيه الامكان فلا بد من بيان فائدة واحدة واحده منها فالاولا ما
 ذكر في القضية الاولى لا يجوز ان يكون الدرهم في قوة يجب ان لا يكون
 وفي الثانية ليس يجب ان يكون لان ركب الجسم من اجزاء غير متماثلة
 فمنه ان يكون فيجب ان لا يكون واما ركب الجسم من اجزاء متماثلة فلا
 يستلزم ان يكون اذ في الاجسام المركبة قط واما في الاجسام البسيطة فلا
 يقع فيها الى اجزاء فلا جرم لم يقل يجب ان لا يكون بل يجب ان
 يكون وهذا ليس بام لان ركب الجسم من اجزاء متماثلة انما يستلزم
 لو كانت تلك الاجزاء قابلة للتفتت كمن الشئ اعتبر فيها ان يكون
 لا يجوز بل لا بد له ان لا ينفصل واما في القضية الثانية جزم فلا بد
 لما اظهر المحجة الكلية ثبتت اجزائه واما ان المطر جزم قط الشئ
 ان ذلك لا يماز احد مقدميه وجزمه الاخر فانه لما ثبت ان الجسم
 يشترط على اجزاء غير متماثلة وان بعضهم لا يشترط على اجزاء متماثلة
 ثبت ان بعضه لا يشترط على اجزاء غير متماثلة لا يشترط على اجزاء متماثلة
 فيكون بعض الجسم عديم المفضل وفيه نظر لان المصلحة في قوة اجزائه وكونه
 لا ينبغي ان يشترط لاجزائه لازمة للتقدير المصلحة وكونه لا يطرق الا
 بل يطرق اجزاء واما لو لم يصدق بعض الاجسام عديم المفضل كان كل
 جسم متشكلا على المفضل ومواليا على المفضل الغير المتماثل فلا يماز
 ليس له مفضل غير متماثل ومنه المصلحة المطلقة واما على المفضل المتماثل
 فلا في بعض الاجسام ليس له مفضل متماثل ومنه اجزائه فلهذا صدق اجزائه

في الحقيقة

في المصلحة واجزائه لانه لو لم يكن له لو كان كل جسم متشكلا على مفضل كان كل
 جسم متشكلا على مفضل غير متماثل واما كل جسم متشكلا على مفضل متماثل
 فان في كذا ان يكون بعض الاجسام متشكلا على مفضل غير متماثل وبعضها
 على مفضل متماثل ومنه لا يتم البرهنة فان قلت قد ورد ذلك حمل
 اللازم جوبا استدراة الى جزم القضية الثانية فان القضية الاولى
 كانت عند الله ان كل جسم تحت حكمه لا ينفصل واما في القضية الاولى
 لا يكون الا جزمه فقول كما ان القضية الاولى كلية فحق الامر بك
 القضية الثانية كلية فحق الامر اوله شر في الجسم بكونه من اجزاء
 متماثلة لا جزمه والاولى ان في كذا كان الاستدراج في المقدمين
 الكلية انما ثبت لا يكون اللازم الاخر وان كان في كذا في كذا في كذا
 سببان فلا يحتاج للاسناد لقول الاستدراج في الموجبين المفضل والقياس
 قوتها ولهذا اعتبر النتيجة موجبة لاق النتيجة اما فرق بعض الاجسام
 لا يشترط على اجزاء لا يشترط وذلك لان بعض الاجزاء ليس له اجزاء
 اذ لم يشترط بعض الاجسام على اجزاء لا يشترط ان لا يشترط على اجزاء
 او ليس على اجزاء بعد التوحد واما ما كان بعض الاجسام متشكلا على
 ويمكن ان في اللازم من المقدمتين اللازم ان لا يشترط على اجزاء
 بعض الاجسام وذلك بكيفية يجب عنده من حيث فاعلم من غير مفضل
 اثبات البرهان في الاجسام واثبت ان بعض الاجسام متشكلا
 في الجسم في الجسم واثبت البرهان في الجسم على ما سيره عليك
 وكذلك ثبت فليس عنده مسك الا ان بعض الاجسام واما ما

صها

او زوايا عدلث بدت ووجد ذلك الامر الغير القاري الخارج في البحث
 على احواله والنتيجة على اربعة اقسام اثنين ان يكون والآخر ان
 مقتضى طر ان لغت منها الى اربعة والمستقبل والاربع لان الحركات
 على الامر والمستقبل واحد والمشتك من المقادير لا يكون اجزاء بل في
 المشتك بين اثنين مثلا لو كان نوعا في الخط كان اذ لم يصف خط كان عند
 المشتك من النقصين خطا ثانيا يكون النقص ثانيا ويزداد ما زاد
 لا ينقص لان ان الحركات مشتركة في الامر والمستقبل فان في الحركات
 بين مقدارين ولا يكون حد مشترك بينهما لانهما في الشيء او كان غير
 الحدوت لا يكون اجزاه مختلفة في الوجه فكل واحد ففرضه مشترك احد
 والآخر متفرقا فلا فرق للموت والزمان الا المتقدم والمتأخر والمهم والمستقل
 من الطرفين ومن ارادته الامام لانها مبنية على واحد كونهما اطارا فثبت ان
 الحركات في الامر مشترك **المتقدم** في هذا الفصل اثبت البتة
 ان الحكم مستقل واحد لغت فان كان يكون اجماعا كانت البتة الا انما
 يمكن ان يفرض منها البتة وتلك متعاطفة وان كان يكون فيه وراى تلك البتة
 الا انما لم يثبت اجزاء قبلها وقبلها الا انما وهو لو لم يثبت البتة
 كما قد طرقت وتبعته الى ان الحكم ليس الا ذلك المستقل وهو بسيط في
 بقاء البتة وذهب جماعة على المتأخرين كاشع وعنه الى ان الحكم مشترك
 الصورة الا انما لم يثبت اجزاء قبلها وهو البتة فانما على ذلك الحكم
 اجزاء بسيطة عند المطلقين واجزاء غير بسيطة في الصورة البتة
 التي واما حركاته عند الحركين والفرق في الفصل اثبت البتة فالثبت
 هو البتة والكتلة المستقلة اصطلاحا والحق فيقول لا يشترك في

المتقدم

المتأخر

في حركتين بين السطح والامر الذي لا يقدر ان يرفع القوام او يخفضه القوام
 الشبهة الاخرى هي حركتين بين السطح او احد الاضلاع او مستطلا
 القوام والامر الذي لا يقدر ان يرفع القوام فالتحقيق بزيادة البتة انما هو
 في حركتين بين السطح وهو فصل الحكم المستقل فثبت في الخط والسطح والامر
 الرقيق في الاجسام فان قلت ان السطح مشترك بين السطح والامر
 انما هو مشترك الجسم الطير فالامر ان يثبت الحق يكون انما مشترك
 السطح مشترك في السطح فثبت في الامر ما يثبت في المصدر لا في المصدر
 والسطح في السطح فثبت في الامر ما يثبت في السطح فثبت في الامر
 على خط القوام لا في البتة والامر لا في البتة فثبت في الامر
 غير انما هو مشترك في البتة فثبت في الامر ان يثبت في الامر
 المشترك بين المشيئين هو في موضع كونهما في الامر ما يثبت في الامر
 الكلام انما يكون مشترك او في البتة فثبت في الامر ما يثبت في الامر
 كما انما في البتة فثبت في الامر ما يثبت في الامر فثبت في الامر
 السطح فثبت في الامر ما يثبت في الامر فثبت في الامر فثبت في الامر
 مشتركة بين قيمته والمستقل بهذا المعنى يطلق على ثمة امور اربعة فثبت
 الحكم فثبت في الحكم المستقل الذي هو العدد وثمة منها الصورة البتة
 يطلق المستقل عليها لانها مشتركة في الحكم المستقل فثبت في البتة
 المطلوب فيهم اللادرم وثمة منها الحكم والامر يطلق على المستقل لانهما
 المشترك في الصورة البتة والمستقل في الامر وكانت الصورة
 كانت الحكم المستقل يطلق الامر على الحكم المستقل فثبت في الامر
 الصورة البتة يطلق اسم اللادرم على المطلوب ولما أطلق الامر على

كان

المشتركة والامر

سطح

الالفصار كانا جديك واعترفت ان الالفلك الالفصار
 وافته البحر ولا جرك تبا واما هذا البرهان الجاهلي وبيان وجود
 لان الشئ لم يعثر على الالفصار بل ذكر الالفلك الالفصار والالفلك الالفصار
 الالفلك الالفصار ثم قال والالفصار الجاهلي جرك الالفصار لان الالفصار الجاهلي لا
 يعرف الالفصار لعدم بيان اسبابه ومح الالفصار ان يكون شئ مح
 الالفصار بحيث لا يطر عليه سبب الالفصار والالفصار الجاهلي
 الالفصار الجاهلي بالالفصار والالفصار الجاهلي بالالفصار الجاهلي ان قد يفيد جرك الالفصار
 وحلقتة بذكر الشئ في هذا المقام ان الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي
 الالفصار الجاهلي فاذا طر عليه الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي
 الالفصار الجاهلي بعينه بل يطر وكحدث موتان الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي
 اذا الفصار الجاهلي وكحدث موتان الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي
 محله لملك الموت الالفصار الجاهلي بارة والموت الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي
 موبعية الا ان في اثبات هذا السكالات ان يكون الموت الالفصار الجاهلي
 فانه بذاته مقدم وكحدث موتان الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي وكحدث موت
 اخر الالفصار الجاهلي كذا هو الالفصار الجاهلي ومجاوب هذا الاحتمال ان
 الالفصار الجاهلي بل اني يمكن ان يطر فيها الالفصار الجاهلي ومجاوب هذا الاحتمال ان
 يكون مخيرة بذاته والموت بذاته مح ان يكون قايما بذاته وكان
 منه مكاره او وجه التفريق هذا السكالات اذا الفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي
 الى جميع مقصود او الفصار الجاهلي واحد فلا يمكن ان في قدم الالفصار الجاهلي
 الالفصار الجاهلي وكحدث مقصود الالفصار الجاهلي او الفصار الجاهلي بالالفصار الجاهلي

مفهوم

مقصود واحد في شئ فانما تذكر بالضرورة المتوفرة بين الالفصار الجاهلي
 الى مقصود بين الالفصار الجاهلي والالفصار الجاهلي فانما يجب ان يكون مكاره
 موبعية باق في الالفصار الجاهلي وذلك الالفصار الجاهلي الموت الالفصار الجاهلي
 او الموت الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي بالضرورة فيجب ان يكون مكاره
 الالفصار الجاهلي الموت الالفصار الجاهلي الموت الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي
 فديق النظر هو الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي الموت الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي
 الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي
 المقصود الى جميع مقصود فلهذا اما ان يكون مادة مكاره الالفصار الجاهلي
 ورك الالفصار الجاهلي فانما يكون الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي
 في غير موبعية فمجبين وانما في الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي
 مكاره ورك فانما ان يكون المادان موبعية وذلك الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي
 يكون مستقلة على افراد الالفصار الجاهلي وقدرتها مستقلة لنفسها
 الى لا يكونا موبعية في الالفصار الجاهلي فانه موبعية فانه موبعية
 مادة الالفصار الجاهلي المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود
 المادة موبعية موبعية الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي
 ولا مستقلة وارة موبعية موبعية الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي
 عند الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي
 لو كانت موبعية موبعية الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي
 افراد الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي الالفصار الجاهلي
 لك بل موبعية موبعية موبعية موبعية موبعية موبعية موبعية موبعية موبعية موبعية

بغيره

بالفعل

وجود الاجزاء بالفضل منه هذا كله اذا قلنا بان اجماع غير مشترك في الاجزاء
بالفضل اما اذا قلنا بانها على الاجزاء كان الفضل عبارة عن اجماع الاجزاء
والفضل على تفرق الاجزاء واللام اليان في اهل الحق هو الاجزاء فلا
يثبت هناك هبوطا ولا صورة فقد ظهر ان مدار البرهان على هذا
الاصل وقوة حجب مذكورة ان اجماع متعارضة نفسه قد يوصل الى
فكون ممكن الاضمار في حدود الاضمار وموتة الاضمار
فكون للجم قوة الاضمار لكن البرية الاضمار ليس لها قوة الاضمار
لاستحالة الصافي الشئ وبما قبله فاذن هناك امر واداء اللول
لغير الاضمار والاضمار هو البرية فقولنا ان المقصود
غير القابل للاضمار والاضمار ارادوا بالفضل بذاته الصورة
فانها متصلة بذاتها من لزومة اجماع التعليل على ما عرفت في الذكر الذي بقي
وذلك الامتداد او اسارة الى البرية الاضمار التي يمكن ان يكون
فيها اجماع ومتعلقة فانها صالحة فيها مع توارد المقادير ولو
قلنا المراد به اجماع التعليل الذي هو اجماع الفضل بذاته لكان البرهان
كالمذكور فانه يمكن ان في لما كان اجماع قوة الاضمار واهم التعليل
قوة الاضمار فكون في اجماع شرط في قوة الاضمار والاضمار
الا ان اجماع على الصورة اجماع او المطلق في اجماع شرط في الصورة
اكتسبت لان ذلك الشئ غير متعارضة فالكلام ليس في ان كانت
المعارضة من البرية وصورة الصورة بل من المعارضة من البرية
وفيها من جواز ان يكون المعارضة في مطلبين بل البرية لا يتم الا بالاجماع

التي

في

في الصورة صورة
الصورة صورة
جزء من الصورة
من الصورة
في الصورة

بج

جميعا لان غير الصورة اجماع لا يجب ان يكون هو البرية بل ان يكون هو
اجماع التعليل وانما قال قولنا ان البرية هو المعروف بالبرية في القابل للفضيلة
لان وان كان مع المقبول ولذا لم يقرب في قولنا ان الفضل على
قوة البرية للفضل وانما قوله فاذن قوة هذا القول غير وجه المقبول
وكلام الشرح مبرهن ان المقبول هو الفضل وبما بينهما لا يثبت المعارضة
بين القوة والوجه بل ان المقبول هو الفضل فيضاهي متافقا
فيجب عنه ان الفضل او اطره المقبول ليس لفضل الفضل
لان عدم العلم لا يكون مقبولا بل المقبول بالقيمة انما هو اجماع في
الاجزاء فان هذا الفضل فلا يكون المقبول عند الاضمار والاضمار
اجماعا وبما الكليات في لوجودها وصورتها اجماع التعليل اما اولها فلا
مما في الصورة اجماعا مساويا لاجماع اقطارها كما كانت فالتساوي
وانما ثانيا فلان اجماع التعليل قد يتوارد على الصورة اجماعا
كما ان الصورة اجماعا تتوارد على البرية وتسمى بعينها وهذا الوجه
بل على ان الشئ انما هو بالفضل بذاته الصورة اجماعا لانه لو ارادوا
اجمعية اجماع التعليل على كل صورة عليه وينبغي ان لا ينع وانما خبره
انما يتم لو كان المقبول هو الفضل بذاته كل المقبول على صورة الصورة
اجمعية عند الاضمار والاضمار بذاته ما هو شرط في الاضمار
فلا يلزم من كون المقبول الصورة اجماعا ان يكون المقبول بذاته الصورة
اجمعية قال الامام صلتا لعلنا ان قوله فاذن قوة مد المقبول
مستور عنه نتيجة فيكون مذكورا في ذلك القبول وبما بينهما وان كان

بج

موجود
غير المقبول

هـ

ان قوة القول غير وجه المتصور كون الحاجة في اثبات المطالب
 لا تقبل او يثبت ان الجسم لو فرض له الانفصال والقبول للانفصال
 هو الانفصال لم يثبت ذلك وجهه شره اخر لقبول الانفصال من غير احتياج
 الي بيان المفارقة بين قوة قول الانفصال وقوة فاعلم ان القوة
 في الشئ وعلم ان ان اثبات البسطة لا يمكن لانها لا تقبل
 قلة الجسم لو فرض للانفصال فاعلم ان اثبات الحاجة في القوة لا يقبل
 محله موجودا كقول الانفصال عدم الوجه لا يحتاج الى محله موجودا اذ
 يثبت ان قوة قول الانفصال هي القوة لغير الانفصال وسهله القوة امر
 شدة في شدة القول محله موجودا وليس هو الانفصال في شدة امر
 فالاشارة ان قول فاذن قوة هذا القول يتحقق في ذكرنا لبعده فلهذا
 احتج الى التمام لعدم هذا القول والمفارقة من القوة والوجه لغير
 تلك وجهه لا يمكن لقوله فاذن معناه ان المطالب لا يقبل كقول الانفصال
 فيسلك لاني الانفصال ليس عدمه محله بل عدمه محله وادعاء المحل
 له حظه في الوجه لا في لان الانفصال عدمه محله بل لا يمكن له الادراك
 القول الجسم فلا يستدرك محله موجودا لان القول قد يتبين في ما سبق ان
 الجسم المتصور ليس هو عدمه ذلك المتصور بل هو عدمه الانفصال
 اتصال كقولنا في ذلك المتصور محله الانفصال فلا بد له من مكان موصوف
 بالقبول والاثبات في المفارقة من القوة والوجه فلهذا يثبت ان
 الانفصال لا يقبل في الحقيقة الى البسطة لان قوة الانفصال او استعدت
 وجه البسطة وكل جسم الجسم له قوة الانفصال فيكون البسطة موجودة

عقبي

جسم فيكون المفارقة البرهان كلف وجهه لانه لو كان المراد ذلك كان الالف
 الثاني في هذا الفصل غير موجودة جيب على ان حيث البسطة لم يثبت
 بل الانفصال لا يمكنه وليس كل جسم له قوة الانفصال والبسطة لا يمكنه
 ان يكون ان وجهه الانفصال لا يثبت ثلثه الحكم واختلافه في الحقيقة
 والوجه والوجه الانفصال لا يمكنه لما كان رافق الانفصال الجسم
 لم يكن به وجهه في اخر غير الانفصال فلهذا وجهه الانفصال الجسم
 هو ليس رافق الانفصال الخارج فلا يستدرك في الخارج في الجسم في الجسم
 الا اذا ثبت ان الانفصال الجسم مستدرك للانفصال لا يمكنه في
 عدمه واختلافه في الحقيقة فلهذا وجهه الانفصال في الجسم هو
 يثبت البسطة والا فلا الحاجة الثانية انه لا يستدرك في الانفصال
 على وجه البسطة في ما سبق الى الوجه ان وجهه البسطة محله كقول الانفصال
 كخلاف المكان الانفصال فانه لا وجه وجه البسطة وجود
 البسطة قبل الانفصال اليه وهذا الوجه لا يمكنه لان البسطة لا يمكنه
 الانفصال وليس لك بل القوة الانفصال في ما سبق اليه الى الوجه ان
 البسطة موجودة حال عدم الانفصال فقط على ان الكلام ليس في اثبات
 قوة الانفصال بل في المفارقة بين قوة الانفصال والصورة الجسم عند
 حدوث الانفصال وما ذكره الشرحان لا يعطيان الا الفارقة الاولى
 فالمراد في المكان واعلم ان قول فاذن قوة البسطة مستدرك في
 احدهما ان قوة قول الانفصال غير وجه الانفصال واثبات ان قوة
 قول الانفصال لغير البسطة لا يمكنه في ما سبق الى قول الانفصال غير
 المقدار والمقدار الاول في ذلك فثبت ان لنا فلهذا البسطة لا يمكنه

الاشارة

بما

ان المعقودين الاخرين لا يدخلون في اصله بل لا بد ان يكونا في العزم ان يكون
 انهما بالقياس في وجه القوة الاولى ولم يحل للمعقودين الاخرين ان يكونا
 والبقية قوله وكلت القوة لغيره من المعقودين فانه من غير قولهم
 ان المعقودين في غير القوة بل في القوة والافعال في الصورة في وجه
 الكلام ان يكون المراد بالمعقودين ما هو في الصورة المحسوسة في وجه
 الحكم المعقود بالمعقود في الصورة المحسوسة في وجه القوة والافعال في وجه
 الافعال في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 ومقدار المعقود في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 هذا هو المراد بالمعقودين اذا عرفت هذا فيقول الحكم في وجه القوة والافعال
 والافعال في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 فان كان يكون في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 اجتهاد في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 لا يكون في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 اجتهاد في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 ومقدار ان اخرا في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 ان يكون المراد ان يحصل من المعقودين في وجه القوة في وجه القوة في وجه القوة
 امر اخر في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 والمراد في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 اذا استعمل في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 لغيره لا في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 والافعال في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة

الافعال

بالدات

مقدار

الافعال في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 يمكن الحكم ان يكون مستلزما للغير وان لم يحصل له في وجه القوة في وجه القوة
 هذه الكلمة في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 ربما يكون وجهها في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 ولم لا يجوز ان يكون مستلزما للغير وان لم يحصل له في وجه القوة في وجه القوة
 من السطون لان لما بينا ان الحكم مستلزما لنفسه فلا شك ان الحكم مستلزما
 انفسه في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 او في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 وجه المعقود في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 فقد عرفت ان الحكم مستلزما لنفسه في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 اخر وكان الالف في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 والافعال في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 والافعال في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 الاول فانه ان موضوع الافعال في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 موضوع الافعال في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 الافعال في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 ولما لم يكن في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 السطون في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 الافعال في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة
 والافعال في وجه القوة في وجه القوة والافعال في وجه القوة في وجه القوة

مقدار
والافعال

بحكم

ح

بما خرجت دون الفصل مع ان الطبع النوعية لا يكون الا كذا
 خراب للنفس الطبيعة اجنبية فانه لما قل الامتداد وسطه واخره
 فثبت بيقين ان في بين الطبيعة اجنبية الطبع واحدة وهي
 مقتضاها فلم لا يكون ذلك في الطبيعة النوعية وحوار الفرق بان الطبيعة
 لما تخلف الا بالما خرجت فتراد ان النفس تشرها انفس مع
 اخرجت بكون في الطبيعة اجنبية فانها لا تفصل عن حيث انما
 محقة وانما تفصل اذا تحققت بفعل فلا تفصل عن غير ذلك
 ومذا ليس له لانه ان ارادوا لفعل الطبيعة اجنبية غير فعله ان
 في الخارج فهو لا يخرج اجنبية والنوع في الوجه وان ارادوا ان
 في العقل فلام انما لا يكون ان تفصل عن وجه وان ارادوا ان
 اخرجت فلام ان لا يكون ذلك ومن خرج بان الشئ او كان ثابتا
 كان للام اوله ولا يثبت ولا يثبت بان ما لو لم يكن
 والاني في الحقيقة للغير هو وجه اوله في هذا الطريق اجنبية
 تفصل عن ان الفرق ليس في هذا اختلاف مقتضا الطبيعة اجنبية
 بل حواره قال الامام لانه ان طبيعة الامتداد نوعه وذلك لان
 منها الذات هو قابل للام وكذا حقيقة بل للام في حواره فلم
 لا يكون ان يكون لما حقا في حقيقة مشتركة في هذا اللازم فان
 لا وجوب الاشارة في المراتب سلمه لكن لانه انما هي حال
 المادة في شريحة الصور فان ثبت ما لم يكن في الاحول والمادة
 وبعض الصور وهذا لا يقتضيه وجوب حلوها والمادة بل صحة في زمان
 لا يحل في المادة في بعض الصور وان حلت في المادة في بعض
 وجودها في طبع واحدة مع انها تفصل عن وجه الطبيعة في الوقت
 في الحين وحوارها في الاول فلام وان حلت في طبع الامتداد

نفس

وكذا

قد

في الخارج

ليس

في الامور

فان

وقد

لم نعرف حقيقة ما كان عليه انما هو القابلية كذا ان رويها النفس
 وقد ثبت ان هذا القدر كذا في بيان احتياج الى المادة فلا بد
 وهذا يخرج الجواب عن الشئ والى ان الوجود في طبع نوعه
 فيا والمابين الطبيعة اجنبية والطبيعة النوعية في حوار انفسا في بعض
 الصور دون بعض بخلاف النوع او شكا به لا شك ان الطبيعة
 اجنبية موجودة في نوع فمادة في العقل حصة ووجهه ان
 الانواع متماثل مع ان مختلفة في اللوازم ومما يتعلق به واعتبار
 فان اجنبية والنوع والفصل متحد في اجنبية والوجود فلا يكون في الخارج
 متماثل مختلف في اللوازم **ولم** ومنه اوله في العقل السمع الطبيعي
 ان يقدم هذا المنع على المنع المقدم وفي الدليل المذكور توقف على
 ان الحق المعقول قبل الالفكاك ولان ان جميع الاجسام المعقولة
 للالفكاك بل لا يقبل الا الفكاك في الوجود وانما القابل للالفكاك
 المركب وليس من ان جميع الاجسام قبل الالفكاك فلام ان
 وجه البسولي في جميع الاجسام فان كان يكون بعض الاجسام لا يقبل
 الالفكاك كالفكاك كمن كان المنع الاول بالقبول الى جميع الاجسام
 بخلاف المنع الثاني كان لكل منه والاسهل في الاستدلال اقدم عليه
 والاقوال تدب وتكون في فانه تدب الى ان ما دور الاجسام
 لا يقبل الالفكاك وان كانت قابله للالفكاك في الوجود في حال
 فيحصل الاجسام وان لا يفرق في تقديمه وما في ابواب كذا في مثل هذا
 القول في الارض تدب على ان الزراب المسوي في فانه السوي اذا
 ظهر احواله من تدب وتكون كذا ان كان القصة الوجودية
 لا يمكن الالفكاك لانه القصة الوجودية تدب في فانه

بغير

فوق

يقضي

شأنه

وقال اوله كذا

بشر

في الصورة كانه
في الصورة كانه

كأن في الصور المرسومة فيها وزاد في مقدرة الاستيعاب **وليس** به ممتنع
تأثيره لا يحد ويمنع احد المقادير من حيث حصة الاول اني تأثيره
من مقادير العلم الطبيعي وكونه لما بين يدي ان العلم الطبيعي حاشي على ان
الذات الجسم الطبيعي من جهة المادة وهما في الالهي وعارضين لبعض الاجسام
جهة المادة فيكون البحث عن جهة العلم الطبيعي انما يشترط وجوده
موقوف على ما هو الالهي ولا يثبت لو كانت عرفت من حيث لم يكن له وجود
فلا يكون المحذور موجودا انما يثبت ان ابحاث محذور اجسام من غير
الطبيعي وكان الظاهر من ما توعد بعد الطبيعة لانه بحث عن الوجود الالهي
يجوز ان الجسم ان بعض محذور ويوجد محذور في اجسامه وقد
لا يشترط ان الاله الجسم في المادة الزايع ان يبين امتناع انعكاس
الصورة عن المادة من جهة المادة المستند وعندها يتبين ما يقوله الله
انما ليس ان امتناع انعكاس الصورة عن المادة في بعد الطبيعة لان العلم
من عوارض الوجود لا من حقائق الاجسام قال الامام كان الشيء يملك ان
الشيء يستلزم بغيره احكام الوجود والصورة فكيف اخرج هذه المسئلة
في البين ومن عزمه على احكام الوجود واجاب بانه لما بين ركيب الجسم في الوسط
والصورة اراد بعد ذلك ان يبين ان الصورة لا تنعكس في المادة كان
المادة لا تنعكس في الوجود الذي يعتمد على امتناع انعكاس الصورة عن المادة
وهو ان الجسم متناه وكل متناه ممكن فاذا ان الجسم لا تنعكس في الكل
لا يحصل الاله في المادة فاجبت لا تنعكس في المادة فلا جرم احتج الى العلم
البرهاني على ما هو الالهي وكني لقول ما بين ان كل جسم متناه في الوجود
فقد يتبين ان الصورة اجبت لا تنعكس في الوجود بل لا يمكن ان يكون في الوجود
وقد ذكر الله في الشفاء ما كان السوي من جهة الله في هذا في الصورة
اجبت من حيث من صورته جسم في حد الى مادة ووجه هذا انما يثبت جوابا

الصورة كانه
في الصورة كانه
في الصورة كانه

في الصورة كانه

في الصورة كانه ان طسعة اجمية طسعة زمنية ومحنة في بعض الصور
يكون محنة في جميع الصور الى المادة وجوابا عن السؤال الاول انما الاجبة
قابل للافتعال والصور وكل قابل للافتعال ليس قابل للافتعال الا في
فوقه من علم المادة في ذلك كله صريح في بيان ان الصورة لا تنعكس في الوسط
اراد ان يبين بعد ذلك وعلى ان كان المراد ذلك فاجابة الى بيان
لعدم السك في العلم في ذلك ان الجسم اذا كان متناها فيكون محذور
في حد معين والصوره في حد معين لا يكون الا في المقادير والافتعال والافتعال
انما هو في المقادير في ذلك والصوره في المقادير في ذلك والصوره في المقادير
الذات الجسم متناه في المادة على كل شيء في انما انما لا تنعكس في المادة
فيما جاز الى تلك المقادير والالهي العلم بالكلية والوجود المفسر
الصوره في انما في قول ما اثبت ان الاجسام من جهة المادة والصورة
ولا سكت انما في عوارض الوجود انما يبين ان بعضا من الوجود
من المادة كانه من السك والمقدار وان بعضا من الوجود من قبل الصورة
اجبت كالموسع والتميز كمن لما يفيض ان التنازل السك في بعض الاجسام لم
ان عزمه للثبات في ذلك امتنع الى انما في بيان تأثير الالهي واما كان
كلامه اوله انما في المادة اروق بيان عوارض المادة فيزداد البين
بالمادة ظهورا وتحققا ثم بين عوارض الصورة في فضل ان السك في
ثم فرغ عليه احسن محذور الوجود في الصورة كما سير عليك في شفاء
وليس وهذه المسئلة اعترضا للوجود من جهة الالهي في المقادير في ذلك
على تأثير الالهي وكانت في ذلك الزمان ان قال ولم لو كان وجه الله
الغير المتناهي في ان يخرج في لحظة واحدة امتدادا وان متناهي على غير
متناهي كنهها كنهها ان يزداد البعد منها فلو امتدادا الى غير المتناهي في

فقد ظهر ان كل الفرج من الخيل انما هو بقدر امتدادها فان كان كونه
 مجموع النسبة متناه او لم يكن غير متناه فليس غير متناه انحصار ما لا يتناهى
 من الامرين واقول لا حاجة الى وضع الحكم المستبرل بل كل لفظ لغوي
 ان يخرج متناهية خطا بحيث يكون زواياها متناهية فلو كان مجموع
 الالواح غير متناهية لامتدت الخطوط الى غير النهاية ونفس العلم
 الى ستة اقسام ويزعم الخلف كل الالواح التي تسلكها الشمس اذ قد
 لا يمكن ان يراد الالواح على نسبة زيادة الامتداد ولا يمكن ان
 يراد على زيادة الامتداد واذا عرفت هذا فليخرج الى شرح الشيخ
 قوله وانما يتناهى كونه ان يوجد بينهما الالواح غير متناهية فلو كان
 الترانة اما على سبيل التناهي او على سبيل التناهي او على سبيل التناهي
 على سبيل التناهي لا يمكن ان يراد ان يكون الامتداد كونه غير متناهية
 كانت الالواح والمفروضه بينهما غير متناهية فلو كان الترانة على البعد
 الاول غير متناهية وموجوده في بعد واحد وذلك البعد الذي يوجد
 فيه الزوايا والغير المتناهية غير متناهية فلو كان البعد الغير المتناهية
 بين حاضرين ولو كانت الزوايا والغير المتناهية متناهية فلو كان
 ان يكون البعد المتناهي عليها غير متناهية لان القول اذا فرضنا خطا بعد
 ويكمل البعد الاول لنصفه ثم ينصف النصف الثاني ويزيد البعد
 الاول حتى يكون بعدا ثانياً ينصف النصف الثاني ويزيد البعد
 فيصير بعدا ثالثاً وهكذا يمكن تنصيف الترانة الى غير النهاية لان الخطوط
 للالفتام الى لا يتناهى مروع وذلك لا يكون البعد المتناهي على سبيل
 الزوايا المتناهية واحد اقل النصف من غيره واما ان كان الترانة على
 سبيل التناهي وبقدر البعد المتناهي واما ان كان الترانة على سبيل التناهي

في الزوايا في جميع الترانة الى التناهي

فإذا علم ان الخط يحصل من اعتبار المثل كان حصوله من الزاوية بطريق الاول
 فلما كان حال الزاوية معلوماً في المثل بدون العكس اخبر المثل وطريق
 لان الخط وان كان قابلاً للقسمة الى غير النهاية لكن خرج جميع الترانة
 الى العقل كان البعد المتناهي على سبيل الزوايا والغير المتناهية غير متناهية
 في الطول ضرورة ان المقدار يزاد بحسب الزوايا والالواح فاذا كانت
 الالواح غير متناهية فلو كان البعد غير متناهية فلو كان لا يتناهى فلو كان
 وهو الخلف فالذوات ان في لو لم تكن الزوايا متناهية فلو لم يكن وجود
 البعد متناهي على الزوايا والغير المتناهية لا يلزم وجوده فلو كان البعد
 الغير المتناهية فلو لم يكن الخلف وذلك لما بين في ان وجود البعد المتناهي
 الزوايا والغير المتناهية فلو لم يكن الخلف وذلك لما بين في ان وجود البعد المتناهي
 انما يحقق اذا كانت الزوايا متناهية فلو لم يكن الخلف وذلك لما بين في ان وجود البعد المتناهي
 البعد لما حصل الخط والمثل طائر لم يخرج الى فرضي ذلك الزاوية واما قوله
 وانه زوايا امكن ان تكون متناهي بعد والمفروض ان تلك الزوايا كانت
 ومحتمل يمكن ان يكون متناهي بعد والمفروض ان تلك الزوايا كانت
 المتناهية لانه ان يكون متناهي بعد المتناهي عليها باسرها وبقدر البعد
 بقوله والافكون امكان وقوع الالواح ونقل الشئ ان معنى كل واحد
 من الزوايا وان يمكن ان يعمل عليها بعد ومنه من البعد التي على
 ولان كل زيادة توجد فانها من البعد المتناهي عليه فلو وجد واحد من
 فيه وهو المزيد عليه فلا يكون قوله والافكون امكان وقوع الالواح وبقدر البعد
 نعم لا يبقى لقوله وانه مع ذلك التناهي على الوجوب ان يقال الزوايا
 المتناهية واما الشئ فقد غلب الزوايا وان يكون عطفاً على كل زيادة توجد

وقوع الابعاد والى حد يس فلان عليه امكان فان بقي هذه الاشياء
 ووجه بعد اخر الابعاد ولانها موقفت على وجهه مثل على جميع الزاوية
 الغير المتساوية وموافق الابعاد فانه لو كان وقتا لم يكن ممكنا
 الزيادة وتكن وجه اخر الابعاد وموقفت على ما من الابعاد
 فاذن وليكن من غير معدلة لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات الخط فلو كان
 ان تناه الابعاد وان كان لم يعدم تناسلها فانه لو كان الابعاد
 غير متساوية فانه ان يكون بعد مثل على جميع الزاوية اوله يكون
 ما كان طرفه ان يكون الابعاد وان متساوية مع مثل ان الله اللان
 عدم البعد المثل على جميع الزاوية ان لا يكون جميع الزاوية
 عليه ولا طرفه من ان يكون بعض الزاوية من مثل على لان
 نقيض الايجاب الكلي لا نقيض الايجاب الكلي فلو كان جوارب المسود فانه
 اذ لم يكن كل واحد من الزاوية في بعد يكون بعض الزاوية غير
 في بعد لان الابعاد يكونه نقيض الموجه الكلية واعلم ان هذا البرهان
 لا يدلي الا على امتناع اللان من جهة الطول والعرض اما امتناع
 في جهة واحدة فلا ولانه عليه لانه لو فرض اللان من جهة الطول فقط
 لم يكن وجه خطين يجران من نقطة واحدة ومنه فانه من الزاوية الى الزاوية
 ضرورة فوقف امكان الفزاج كذا على اللان من جهة العرض على لان
 الدلالة انهم كل الابعاد او اجماعا فان الشكل مبني على احاطة احد الواحد او احدى

بالشيء وذلك موقوف على تناه الابعاد او اجماعا في سائر الجهات
 فلا يكون تناه الاشياء كفاه فلابد من الاستعانة بما بعد البرهان الا
 اما برهان المساوية فانه اذا فرضت كرة خرج من مركزها قطعتان مواز
 لخط غير متساوية وحركت الكرة حركت الزاوية الموازية الى المساوية
 فلابد ان يوجد في الخط الغير المتساوي نقطة مساوية لنقطة المساوية
 في الخط الغير المتساوي لانه من الشرطه فلا ان المساوية كما كانت حصلت
 فيكون لنا اول بالضرورة واما يسمى ان اوله من الاول الى
 لغرض في الخط الغير المتساوي نقطة المساوية من المساوية من المساوية
 حادثة في المركز والزاوية قابلة للنقطة الى غير النهاية والمساوية
 اصغر منها قبل المساوية من تلك الزاوية ومنه مع نقطة اخر فلو كان
 النقطة المفروضة والثاني ان المساوية مع النقطة لغرض كون حركة
 وكل حركة منقصة الى غير النهاية فالبس من بعض تلك الحركة
 مع نقطة اخر فلو كان في موضع اول نقطة المساوية لا يكون اول نقطة
 المساوية منب وكن نقول باننا هذا البرهان لو فرضت في الزاوية
 مساوية لخط غير متساوية ثم حركت الخط الى الموازية وجب ان يكون
 في الخط الغير المتساوي نقطة مساوية لنقطة المساوية ومنه ياتي المذهب
 ان المساوية كانت وبقيت فلابد ان يكون لنا نهاية وانه لانه
 اللان فلا ان كل نقطة لغرض في الخط الغير المتساوي احدى نقطه المساوية
 فالبس من النقطة التي قبلت بعد المساوية مع لان النقطة الموقوفة
 كون على سمت من سمت المساوية وكل سمت مساوية فبنيته وسكن

وهنا ليس

الموازاة زاوية وحركة للنقط قطع والمباينة بعض تلك الزاوية
بعض تلك الحركة بعد المباشرة بها مما وصفناه اخر لقطعة المباشرة
لا يكون اخر لقطعة المباشرة وروج وادان كان ذلك البرهان بان
المباينة فليست هذا برهان الموازنة فان قبل الاعراض من وجود
المباينة انما وكره في بيان بطلان الموازنة لانه لو حرك النقط لم يكن
في الخط الغير المتساوي لقطعة من اول لقطعة المباشرة لان
انما يكون براوته وحركة منقسمين وكل نقطة تقضي اول لقطعة المباشرة
لان مباينة او اخرها لم يكن اولها واخرها انما ان هذه الدلالة
على امتداد الزاوية وانما الحركة الى غير النهاية ومولت من عدم تباين
لانا اذا وضعت طول الاصل واخر القطر العالم وحركت في الحركة
في الموازنة الى المباشرة كانت زاوية الحركة ونقص الى
تلك الزاوية مع طرف قطر العالم لكن المباشرة بعضها في
قطر العالم وان يكون مع لقطعة اخر والمباشرة الزاوية في غير
النهاية كانت تلك مسافات مع نقاط غير متساوية في
طرف القطر فكونت هذه الى غير النهاية التي كانت انما لان المباشرة
بعض الزاوية من المباشرة مع النقط الموضوعة وانما يكون كذلك
كان هناك مباينة بعض الزاوية وانما يكون كذلك لو وجد بعض
الزاوية لكن الزاوية منقسمة بالقطر فلا يعقل ان يثبتها اما وروث
في موضع ما بالبقوة لا يعقل مكان بالفعل ولو كان كذلك لكانت
حركة الخط على قوس الدائرة على حركة ما لان الحركة الى نصف
القوس من الحركة الى كل واحد ونصف الزاوية من الحركة فكانت
ان نصف لقطعة من الحركة الى النقطين صورت قطرة المباشرة

استدلال

في المباشرة

انفسه

حركات غير متساوية وانما في الجواب عن الاول ان بعض النقط
لا تسفل الموازنة فان لسانه لا يوافق واجب ان يستقيم النقط
على ان نقول لو كانت الموازنة غير متساوية وحركت الموازنة
الى المباشرة فاما ان يوجد اول لقطعة المباشرة في الخط الغير المتساوي
او لا يوجد وكذا ما وجد وعلم هذا بطلان الاعتراض بالكتابة في الدلالة
بان الاحكام المذكورة وان كانت احكاما ديمية الا انها في حق
الوهم يحكم بها على طاعة من العقل كزائد في تلك النقط فليست
الدلالة لانه تلك مباينة الى دمه في اول لقطعة في الوهم لكي لا يتبين
لقطعة في الخط الغير المتساوي للدولية بخلاف الخط المباشرة وان
هو ان بعض خط غير متساوية في احد الطرفين والآخر بعض
الطرفين المتساوية مقدار دراع يحصل في الدرس خطان غير متساويين
زائد على الآخر بزاوية ناذلنا الدراع الاول في الخط ان بعض
الزاوية وكذلك فاما ان يكون في مقابل كل دراع في الخط الزائد دراع
في الخط النقص اوله فان وجد في مقابل كل دراع دراع في
الكل واللافتات بينهما اما في جانب السام وروج بعض
السطح به وانما في الجانب الآخر فيفسر الى بعض بالضرورة والزاوية
لا يربطه الا بقدر متساوية فخطان متساويان على تقدير كونها غير
متساويين وانما في وان فرض الخط غير متساوية في الطرفين فليكن
خطان غير متساويين في احد الطرفين وثاني الكلام في كل منهما
ويمكن ان يصور على اي خط كان غير متساوية في الطرفين او في احد
لطرفين فيحصل خطان غير متساويين في احد الطرفين زائد احد على

النقط

الزاوية الزاوية الدائرة الخ

في

واحد

متساويين

الافرنجيين النبطيين وتبين تمايهما بالنبطية **الاشارة** فون
 لك ان الاستدلال اجتهاد غير عا على ذرة الشرح ان الاستدلال
 مرسوم للكل والشكل مرسوم للذرة فالاستدلال مرسوم للمادة اما
 الاول فهو ان الشكل غير قديم بل ما احاط به حدودا وحدود
 اما احاط به حدودا كما شئت فقد احاط به اضلاع المثلث واما
 العولفت اتمام لان مفهومه لم يمتدح في غير متعين وكذا المنة
 انما يتم بذكر اجسام الفصل واليقين احاط به حدودا وحدود
 على المقدار واجتمعت النبطية لكونها من الكيفيات المتخفة
 بالكميات اركليات المتخفة فيكون مفهومه منتهى في كميته
 او حدوده لغرض تلك المنة لم يمتدح احاط به اكدوا وحدود
 وهذا القيد اقرره على السواد والخاص وغيرهما في الكيفيات
 التي رقت للاجسام فانها من حيث لما احاط به حدودا وحدود
 عروضا له لاجتماع اجتهاد في حيزه اقرره وانما ثبت ان كل جسم
 مناه فبالضرورة يكون متكاملا في قوله في لزوم الشكل متوسطا
 اشارة الى وقته من ان الشكل ما حيزه الزمنية في التماسر او الشكل
 لما كان عبارة عن منتهى احاط به اكدوا وحدودا وحدودا
 عن وجهه ذلك اكدوا ذلك اكدوا لانفع الحد الانهائه اجتمعت
 بيان انما فون ان لزوم الشكل للاستدلال اما ان يكون المعاني وما
 كنهه من قبله او لا يكون له من قبل اجتهاد لوانه في الاستدلال
 عن المادة ولو احققا كان الشكل لازما له وحيث يكون لزوم الشكل
 ان يفتي الاستدلال او لغيره فكون الاقسام منتهى لازما عليها

حدودها لكونها
 لا يمكنها الا حدودا
 وهو كمي والمادة
 م مع ص

في

من العادة التي لوحظ فيها كلام الشيخ قال الامام والاقام اركان
 لزوم الشكل لاجتهاد اما ان يكون لنفسه او لما يكون حاله فيها او لما
 يكون محلهما او لما لا يكون حاله فيها ولا محلهما والاولى لطلال
 الله لو كان المقصود للكل لكان اجتهاد ام لم يمتدح واما في
 والمقدار ولت ورسائل الشكل واجتهاد لان جزء اجتهاد من وكلها
 في المنة والتوزيع العلة بوجوب التوزيع المعلوم والاشارة
 لظهوره لان ذلك اكمال ان كان لازما عا على العرفية لغير
 اجتهاد لم يمتدح واما الاجتهاد في ذلك اللازم ايضا وان لم يكن لازما
 بل كان يمكن الزوال يستحال ان يكون عليه لما شئت زواله وفيه نظر
 لوضع ما ذكره يلزم ان لا يكون الشكل لازما لاجتهاد لان لزومه انما
 اجتهاد او لغيره فان كان لغيره فاما ان يكون لازما لها والاولى
 لظن ان ايج العرفية لغيره لاجتهاد في عا انما طبيعة نوعيته
 وليس يجب ان يكون اكمال في اجتهاد طبيعة نوعيته وان كان لازما
 فظن قلت او كان اكمال لازما لاجتهاد يكون اجتهاد مقتضية له
 وهو مقتضى الشكل يكون اجتهاد مقتضية للشكل فيكون مقتضى له
 انما يلزم لو كان اجتهاد مقتضية للشكل بذا انما اذا اقتضت
 شي اخر فلا يلزم منه شي سلفه لكن الكلام في الشكل المبني
 كما ينبغي وهو غير متعين الزوال فقد بان استدلال القسم ليس بطل
 ولا يرجع الى القسم الاول فلو كان مراد الشيخ ما ذكره لم يخف هذا
 القسم وذكر ان الاقسام منتهى لان لزوم الشكل لاجتهاد
 الاقسام عن المادة او لغيره فكون الاقسام منتهى لازما عليها

ان نفس الجسمية او غيرية وفيت بل لان ما لا يكون في حيزه الا فيكون
 يلزم ان يكون في حيزه المتعارضة بل يجوز ان يكون في حيزه اخر فان
 احيات لا تخفى في الانفراد والافراد فان تقرير المطابق ما قد
ف هذا اول الكلام قد يتبين ان لزوم الشكل ان نفس الجسمية او
 للفاعل او للفاعل فيقول الفاعل انما هو الاول فيكون
 اوله ان الشكل للزوم الجسمية نفسها وهي مفردة عن المادة فيكشف
 بها في الفعل والوصل وسر ما يحتاج فيه الى المادة في الانفعال
 كما لا يفرق في الوجود والعدم وجزءها اما جوهري على هذا الوجه
 عطف وعلو منه الكلام في معارضة الجسمية للبراق في المادة والمنع
 ان الجسمية لو اقصت انفسها لما كانت لا يكون للمادة وجودا
 وفي ذلك الاتفاق لم يمتد امور مرتبة للزوم الاول
 الجسيم في المقدار لان الاختلاف في المقدار لا يكون الا بالمو
 كما اذا جمع بين ما بين فوال مقدارها الى مقداره او بفصل
 اذا فرقا ما الى ما بين فوال مقدارها الى مقدارها او بالتخلف
 في بعض المقدار الصغير كثيرا او بالكثافة في بعض المقدار الكثير
 صغيرا او بالكثافة المتوسطة في بعض ذلك كالحركة فيقضي
 التخلف والبرودة في بعض الكثافة وبالمدة الاختلاف في المباد
 ليس الله تعالى في تلك المادة عن غير فيكون المادة مرفقة
 سوت المقادير والمقدرة خلافا في لاق المخرجه ان ليس
 للمادة مرفقة في سوت الشكل لان سوت المقدار فلا يعلم اختلاف
 لان القول او لم يكن للمادة وحلي في سوت الشكل فيطوي الا

بالمادة

الاول

ان لا يكون لها دخل في ثبوت المقدار لان الشكل تابع للمقدار ولكن ان يجر
 على هذا الوجه بان الجسيم لا سكت في اختلافها بالفعل والوصل
 والتحلي في الكثافة والكثافة الحقيقية لذلك لان الكثرة
 في تلك الامور في الفعل المادة متوحد لا بد له من برهان والاول
 لا لكل الفصل والوصل على الفصل والوصل في نفس الجسيم بل على الفصل
 لبعضها عن بعض ووصل بعضها ببعض كما صرح به في القسم الثاني
 انما لان اختلاف المقدار انما ان يكون في الجسيم المستور فلا
 المباد في بعضها عن بعض او في الجسيم الواحد وهو انما يكون متواردا
 مقادير مختلفة عليه كما في التخلف والكثافة واختلاف في الشدة
 فلا سكت في تواردها والمقادير بعض الانفعال فان قلت فقد لا
 ليس الاسباب الفعالي بعضها عن بعض فما وجه ذكر الوصل فيقول
 الانفعال المستور للمادة ليس بمعارض في الجسيم بل بغير عدم
 الانفعال عما حيزه في الاتصال فلا بد من كون الجسيم المنفصل
 ثبوت الاتصال فان قلت ربما لم يكن في حيزه الجسيم المستور وان
 يتصل جسيما واحدا في العنصر والعتك فيقول ذلك يجب طبقه
 الجسمية وجب العلم ان لهم في اثبات المادة مسكن في حيزها
 وهدس ومسكن الانفعال وسوان في الجسيم ففعل والعق لا ولا يكون
 ان يكون امر واحد منفصل وفي علة في الجسيم امران بعضا باجتماع
 بالافراد والافراد في الانفعالية تابعة للمادة والعنصرية تابعة للمادة
 والبرهان المذكور في المسكن لان مسكن الانفعالية في علمها واما مسكن

الاشكال

الا لثقل في غير تام او في اجزاء ان يكون قابلا ليعمل ويقبل واحد اخر فيقبل
 مشقوقا بانفسها ليعمل في السهولات ويقبل في العوارض
 بالطبع الصور العينية وليست بادية للادراك والى دور الاجسام
 تنبع المتأخر وموحيات التماس والتخللات لان السور في المتبع
 وجب السور في المتبع فان الاشكال انما يختلف او لا يختلف
 واحداث المتأخر اما بالافصال او بالالتصاف وكل منهما موقوف
 على المادة فان في الشكليات سيات احاط احد الواحد او اكد
 بالمقادير والاشكال وبسات التماس الاشكال يكون وراحتها
 مستدركا يجب بان الفرق في السطح والتركيب
 مجرد عارض والشكل اعتبار العارض مع وجود الموقوف او معناه
 الصافي الجسم بالشكل لاني ان اردتم بالشكل المتعلق فلابد ان تعلم
 وتعلم والاصل على الملازمة لا بد ان السور في الجسم لازم للاختلاف
 وان اردتم مطلقا الشكل فلابد ان تعلم انه الجسم في الاشكال فان
 انما ان كان للمادة في ذاتها والامتداد ومطلقا الشكل في
 اختلاف الاشكال على المادة لانا نقول لما ثبت ان الامتداد في
 للشكل ثبت ان كل جسم له شكل معين ومقدار معين فانه ان ثبت
 ان بؤت الاشكال الحقيقة والمتأخر الحقيقة هي قبل المادة فانه لو لم
 يكن للمادة وحده بؤتها كانت تلك الاشكال والمادة وراثتها
 لموقف اختلاف على المادة والتردد انما هو بالقياس الى الشكل المميز
 لكن لما كان احد الاشكال الحقيقة لانا اطلق عليه اسم الامتداد الذي ان
 يتشبه الشكل فيكون في التحقيق لشركان فيه بل يعم الى الشكل والجزء الذي

من جهة الحقيقة هو الامتداد في الاول
 لا يعم الى الحقيقة هو انما هو في الامتداد

لك فانه لو قدر ان يكون جسم كل جزء بؤت وبما في المقدار وتوابعه
 حتى لو فرض اقل قبلي مع الامتداد وراكث كثر منه والمطلق الكلية
 واخره يعني لانه لو كان الملازمة في الكل والجزء في الحقيقة كان الجسم
 الاول لانه ثبت به بعض الاجاب ثم في الكل هو ليس بالادراك بالذات
 السور في جميع اجواب البعض بان الامتداد هو لوالعروض والمادة
 لم يضر كذا في جزاء او كما ذكر هذه التوارث الثلاثة لكثرة وان كانت
 مكررة في الكتاب بالوارد فيها على ترتيبها في بعض الامور وفيها يتوهم
 من غير ان يقول لاولا على بطلان الامتداد في الاجزاء في غير اجزاء
 ان بعض الحقيقة شكل الكثرة ويكون جميع الاجسام مشتركة في هذا
 وان ثبت في شكل الكل والجزء فان شكل التوارث في كل العوارض
 العلة كشكل الجسم الاستدلال وذلك لان الامتداد الاول ان يكون
 للجسم مقدار معين كذا في مثلا حصر وكان بعض الاجسام مقدرا
 وبعضها غير معين اختلفت اجسامه المقدار وهو موقوف على المادة
 المرتب على ذلك ان يكون لكل جسم شكل بذلك المقدار الموقوف
 البين بطلانه وانما قيل ان الشكل لو كان لازما لذات الامتداد
 عرشت كذا المادة لما ثبتت الاجاب في المقدار لان تقاربه فيه
 فرع على المادة فاللزام فيه واحد بالحقيقة وبؤتها في الاجسام
 المتأخر والاشكال والكلية والجزء في التبع غير علة التوارث الثلاثة
 للامتناع وربما يلحق ان المراد عدم تقارر الاجسام مطلقا وليس
 بذلك لان المفروض ان اذ كان الشكل ليس بمادة المادة وذلك لانه
 وقفت تقاربه في وجهه او في المادة ومن بحث في الامتداد

من جهة الامتداد هو
 الامتداد اما هو هذا الامتداد
 الكلية والاشكال

في المقدار وهو الامتداد
 الامتداد في بعض اجسام

وان يكون شكل كل جزء
 الامتداد في الحقيقة

ليس يثبت به المقادير والاشكال بل وحدتها خبرنا ان لا يوجد الجسم
واحد بالشخص على مقدار واحد بالشخص وكل واحد بالشخص فانه لو فقه
الجسم والمقادير تحفظ او طرأت مقادير تحفظ على جسم واحد لم
يكن الامتراك في المادة فالاختلاف في الشخص هو في المادة لا في
الشخص **والقول الثاني** قال اللطيف لو لم يكن الجسم الامتداد وموقفا
بنفسه على المادة لم يثبت على ثلاث اقسام استواء الاجسام في مقادير
الامتدادات لانها متساوية في طسعة الامتدادات واما انما توجب
فان كان المقصود للمقادير نفس الامتداد ولم يستواء المقادير ودرجتها
عليه بان اللازم منه عدم افضاء اجسامة المقادير وهو مذهب المذهب
الاجسامة غير متعينة للجسم وموقفا لادركه فان جسم اجزاء ان يكون
العلم للمعروف في شرطه فيحصل توقف افضاء اجزاء في العلم
وصلا في المسح على طسعة فانه لا يجوز ان يكون اجسامة متعينة للجسم
فحصل المقادير في حال اخر وجوابه ان الوقف عدم افضاء المقادير
في ثبوت الجسم ولزم منه عدم افضاء في ثبوت المقادير والاشكال
في المقادير موقوف عليها فيلزم ثبوت الاجسام فيه بالضرورة وفيها
استواء الاجسام في الاشكال للاستواء في العلم واعرض فانه ان ارد
الاستواء في الاشكال مطلقا فهو غير لازم لانه لا يلزم في الاشكال
في العلم الاستواء في الملع فان الاجسام المتكسرة على ما فيها
والصورة النوعية التي لكل جسم بسيط تعني شكل الكرة مع ان ذلك
الشكل غير حاصل فانه لا يجوز ان يكون اجسامة متساوية للجسم والاجسام
في الشكل لا هو حار حله فانه في حصول ذلك الشكل وان ارد الاستواء
في الاشكال البسيطة فهو علم لان الشكل البسيط الجسم والاشكال

والقول الثاني

تم

مشرك في هذا الاقتصار فلو قلت الجسم البسيط وان اشركت في
الاشكال لكانت مختلفة المقادير غير متعينة لاشكال الكرة في مقدار واحد
مبين فنقول الاختلاف غير واقع في الشكل بل في المقدار وهو الام
الدون ولا كلام فيه واجواب انما كانت ان المراد الاستواء في الاشكال
على الإطلاق وسواء لزم لان علم الاشكال واحدة في جميع الاجسام المتساوية
مستوف فان ما فرضنا بان ان لا يكون اختلاف الاشكال اوله فان
لم يعط اختلاف الاشكال فهو غير مانع وان افاد اختلاف الاشكال فهو
ما وجد وقد تعقبت في بعض اقسامها اجسامة ومذاك ان المانع من حصول
شكل الكرة المركب من الاشكال المركب وهو في العوارض والمادة والاشكال
بقوته تسمى الامتداد اجسامة ومذاك في العوارض والمادة كالسطة
والرسم ثم تخار ان المراد الاستواء في الاشكال الطسعة والاشكال
لوجوب ان يكون جسم الاجسام شكل الكرة وليس لك ضرورة ان بعض
اشكالها متساوية وبعضها غير متساوية الى غير ذلك واما ان لزم اشكال
الاجسام في افضاء شكل الكرة فهو ليس بالمرام اشكالها في الاشكال
فان تروى في الاشكال متساوية ثم ان اشركت الاجسام في شكل الكرة
واختلفت مقاديرها لزم اختلاف لان اللازم استواء الاشكال على
مبين وان اللازم في هذا القيم ليس امور متعددة بل امر واحد
والحقيقة والله اللائحة لقوله على ان كل واحد منها حال ركب
والتساوي في الاشكال واجزاء الجسم لان اجزاء الجسم متساوية في طبيعة
اجسامة فلو كان المقصود للجسم متساوية لكان اجزاء الجسم متساوية في الاشكال
واعرض بان الجسم البسيط لما كان في ثبوتها واحد ولا جزمه الا بالاجزاء

اختلاف

الاشكال في الجسم بالانفعال وفي الجسم الواحد بالانفعال لكن
 التلزم من جهة القبول عدم الاختلاف الشئ من جهة الفعل عدم
 الاختلاف الشئ لان مقتضى الطبيعة النوعية هو ان يختلف
 واما في جهة العلم الشئ فانما يلزم من جهة الفعل لانه لو كان لزوم
 من الفعل كان الامتداد قابلا للاشكال من الفعل من جهة العلم
 البسيط فيكون العلم القديم من جهة قبول الاشكال ولا يمكن الزام العلم
 من جهة الفعل بل هو زعمه والفعل والاختلاف الاشكال يجب حمله
 وهذا الكلام في الشئ كانه جواب لوالين هارديني على التوجه الذي
 ذكره احدهما ان الشكل لو كان لازما من الفعل فكل علم عدم اختلاف
 الاشكال يلزم ان يقع عدم اختلاف المقدور وعدم اختلاف الطبيعة
 وانما لم يوفق الاختلاف المقدار والطبيعة وانما لم يوفق
 كما لا اختلاف في الشكل فلا فرق بين العلم الشئ والعلم الاخر في العلم
 هي ذات العلم فلا فائدة في العلم بل يمكن ان في الحقيقة ان
 الشكل للزوم فلزوم ان يكون معركه من المادة او لا يكون وذلك
 بل في الحقيقة الاول وهو الخط وانما ان النقض المذكور في العلم الشئ
 لا يرد على الدليل كما وجهه لان الشئ في الشكل والآخر في العلم
 انما لم يلائم لا في طبيعة الامتداد بل في توقف الاختلاف على المادة
 واجاب انما في الاول فبان انما في العلم الاول للزوم من جهة
 وفي العلم الشئ من جهة واحدة فالنقض انما هو من جهة العلم
 النقض وانما في الشئ فان النقض على جهة العلم لا على جهة العلم
 واعلم ان المراد من العقل لو كان لزوم البولي للصورة انما هو

ان في لو كانت الهيئة بلا مادة لم يختلف احد ولم يحج الى ثمانية الملاهاد
 ولزوم الشكل ولا ان سائر المقدمات ولو كان المراد ان لزوم العقل
 معركه من البولي يتم الاستدلال عليه بانه لو لم يكن لك الشكل الا
 قابلا للاشكال او لا العقل من غير البولي لان الاشكال يختلف
 باختلاف الاشكال بالانفعال او لا العقل علم من الى النقيض
 وسائر المقدمات حاجته ولو كان المراد ان لزوم الشكل من جهة
 وهو الصورة النوعية بما فيه البولي على ما هو الظاهر في مقتضى العلم
 فما ذكره لا يرد على الا على ان لزوم الشكل ليس من الصورة انما هو
 ان يكون منها بما فيه البولي **قول** ولعلك تقول من هذا العقل
 توجيهه ان الدليل المذكور كونه والامتداد واراد عليك ان
 اخرج ان شكل العقل عندكم مقتضى طبيعة وجوه العقل وكما
 في الطبيعة والاشكال العقل من فلو كان الشئ وزعم المقصود
 الشئ في المقصود من شكل جز العقل وكما وليس كذلك
 هذا السيرة الى ان الشئ في العقل والاشكال العقل في الشئ والاشكال
 على ان النقض لا يحضر في العقل بل في كل سبط يختلف حكمه
 ووجهه كما ان طبيعة الارض تغتفر البسيط من الاجرام من اجزاء
 المقصود لا البسيط وانما قيد الجزء بالمفروض لان البسيط متصل
 واحد فلا يوجد الجزء فيه بل انما يوجد جزوه متاخرا عنه بالثبوت
 والعقل يختلف المركبات الحقيقية والجزئية انما يفيض باحد
 الاسباب المذكورة في عدم وجوه العقل بالكون لانه انما هو
 فاني العقل من سائر الاسباب لانه فان لا العقل انما هو

بوجه البولي لا بالزوم من الزوم
 من جهة العقل انما هو

موتوا الى الاقتراف ومرة العتق اولافان كان في الخارج فهو خفي
 عرصني والافان للوصف فيم الشئ وكيف يكون اعلم منه لان العقل العاقل
 بحسب العتق واليوم بحسب الوجود فان كل جسم ليس الا لغير العاقل
 وان لم يقبل الا لغير العاقل لوجه اخر اعلم ان الشئ لما كان فيكون
 الوجود فاذ اوقفناه طبقه لم نقضيه الا في الخارج فلا يلزم موت
 للاجزاء المفروضة فلا بد والى ان في قلب السوال يورود على العلم
 ان في حيث قال وكان اجزاء المفروض من مقدار ما يلزم ما يلزم
 فانه لما حكم بحسب ركة الاجزاء المفروضة من الاجسام اياها في الشئ
 ورد النقص عليه بالاجزاء المفروضة في العتق فقولنا لولا
 ثم هو القدر الخارج لا يميزه في شيء في الوجود المراد به في
 حيث ان العوض في الكمية واخره فانه لو قدر ان يكون لم جزء
 الخارج كان من ركة الكمية الشئ ومثبت لو قدر العتق في
 فانه انما لا يكون مسكلا للشئ العتق وهو في قولنا **فان** فقولنا
 حاصل الجواب ان الآثار كما يختلف بحسب اجزاء العتق على كل حال
 بحسب اختلاف العتق وفعال الشئ في جزء العتق وكذا ان
 كان واحدا الا ان ما في الشئ وجزء مختلفان فلهذا اختلفت
 بمختلف الامتداد والمقتصر للشئ فانه لا اختلاف فيه لانه العتق
 ولا في العتق قال الشئ بغير الفرق على الاجمال ان القدر
 في العتق على الامتداد اما العتق هو المادة التي عرض في سببها
 الكمية واخره بحسب الخوة لان حصول الكمية وجزء بحسب الخوة
 والعتق للوجود ليس الا المادة واما العتق فهو الصورة العتقة

هذا هو القدر الخارج لا يميزه في شيء في الوجود المراد به في حيث ان العوض في الكمية واخره فانه لو قدر ان يكون لم جزء الخارج كان من ركة الكمية الشئ ومثبت لو قدر العتق في فانه انما لا يكون مسكلا للشئ العتق وهو في قولنا **فان** فقولنا حاصل الجواب ان الآثار كما يختلف بحسب اجزاء العتق على كل حال بحسب اختلاف العتق وفعال الشئ في جزء العتق وكذا ان كان واحدا الا ان ما في الشئ وجزء مختلفان فلهذا اختلفت بمختلف الامتداد والمقتصر للشئ فانه لا اختلاف فيه لانه العتق ولا في العتق قال الشئ بغير الفرق على الاجمال ان القدر في العتق على الامتداد اما العتق هو المادة التي عرض في سببها الكمية واخره بحسب الخوة لان حصول الكمية وجزء بحسب الخوة والعتق للوجود ليس الا المادة واما العتق فهو الصورة العتقة

التراد حيث حصل المقدار والشئ وذلك الب القابل وهو المادة
 ما في غيرت وجزء العتق وكذا في المقدار والشئ لا يستحق ان يكون
 اجزاء كاللؤلؤ واما الامتداد والمقتصر من المادة فلا يتصور فيه كل
 ولا جزء فلا يكون حكمه حكم العتق فان قلت لو كانت المادة في غير
 شكل الشئ وجزء العتق ان يكون شكل اجزاء مثل شكل الشئ وليس كذلك فانه
 اجزاء مثل الشئ والى ان في التدرج اجزاء للعتق الشئ في كل ركة الكمية
 وفي حيث طرأ في قوله لا يستحق ان يكون اجزاء كالكلي طرأ في قوله لا يستحق
 ان يكون اجزاء كالكلي الشئ فقولنا هذا السوال ليس بوار ولا مستند
 على سبب المنع على ان المراد من الكلام مع المادة من ان يكون اجزاء
 الكلي في المقدار والشئ حيث لا يستحق ان يكون اجزاء كالكلي ما دام
 جزءا وكذا في المقدار والشئ فان قلت الكلام في الشئ في الحقيقة
 الى ذكر المقدار فقولنا النقص كما يرد على العتق ككبره بمقدار
 فان مقداره مضمون في طبيعة الشئ ان الشئ كك فان ارادوا
 يثبت على ان الشئ وفعال المقدار الب لا وجود له ووجود
 المادة وكان الشئ في لزم على ما ذكره من الدليل في جزء العتق
 وكذا في المقدار والشئ فاجاب بالامادة ما تقدمت وهي فيهما في
 قلت المادة والى من حيث عرفنا والشئ وجزء في جميع المقدار
 والشئ الا انهما يثبت في غيرت وفعال الشئ فقولنا المادة ان
 لم يكن ما تقدمت عرفنا والشئ ككنا ما تقدمت في جوبس وجزءه ان
 اذا فرضت جزءا مضمون لم يكن شكله مثل شكل العتق وهذا القدر
 كافت في وجه النقص واما الجواب في طبيعة الشئ فاصل للعتق

هذا هو القدر الخارج لا يميزه في شيء في الوجود المراد به في حيث ان العوض في الكمية واخره فانه لو قدر ان يكون لم جزء الخارج كان من ركة الكمية الشئ ومثبت لو قدر العتق في فانه انما لا يكون مسكلا للشئ العتق وهو في قولنا **فان** فقولنا حاصل الجواب ان الآثار كما يختلف بحسب اجزاء العتق على كل حال بحسب اختلاف العتق وفعال الشئ في جزء العتق وكذا ان كان واحدا الا ان ما في الشئ وجزء مختلفان فلهذا اختلفت بمختلف الامتداد والمقتصر للشئ فانه لا اختلاف فيه لانه العتق ولا في العتق قال الشئ بغير الفرق على الاجمال ان القدر في العتق على الامتداد اما العتق هو المادة التي عرض في سببها الكمية واخره بحسب الخوة لان حصول الكمية وجزء بحسب الخوة والعتق للوجود ليس الا المادة واما العتق فهو الصورة العتقة

الاجزى بولاه لا متناهى انى انما يفرق علة ولا يفرق صورتهما الحقيقة لا شراى
 بين التجميع على صورتهما النوعية الترادى حيث تلك الحقيقة المعينة بالعدد
 المتيقن وهذا بالحقيقة بين استواء الكل والمقدار الى الصور النوعية
 ما هذا فلى وجب ليمثل الفلك بسبب المذكور وهو صورة النوعية
 المقدار المتيقن الكل المتيقن وجب ان لا يكون الجزء المقروض في الفلك
 صورة الكل لانه جزء حاصل له بعد حصول صورة الكل وقد عرّف
 الصورة النوعية بالفرقة فتكون صورة الكل الثانية اسم لا يكون
 الكلام ان لا يكون لما عرّف بعد ذلك جزءا للكل صورة الكل
 فافهم ان يكون صورة مثل صورة الكل في المقدار والكل الشئ ان
 ان تحذف صورة الكل ثانيا وتفرق لا يكون قرح الى ذلك بعد
 لا يكون ذلك وهو مقدار الكل في كل ما عرّف جزءا او محلى بالكل
 اسم لا يكون واللاحق الشئ الاول لانه اول على المراد والجزء
 بنى كان الشئ في نسخة متويزة على الشئ وعلى ذلك كان في تلك النسخ
 لك هذا الحالى وهو اختلاف الكل والجزء في المقدار والكل انما
 وقع للفلك على منه امور عارضى وواقع وبسبب العارضى وهو
 الفلك والجزء بحسب عرض بالتوزيد واما الواقع فهو حصول الجزء في حصول
 واما السبب فهو مقارنة المادة على عرض الفلك والجزء للفلك
 استماله على المادة وكان الجزء حاداً بعد تقدير الكل وشكله مع ذلك
 بكونه ان تقدير الجزء بمقدار الكل وشكله لك فلاحم جعلت
 الجزء والكل في المقدار والكل وفيه نظر لان الى ما ليس بالجزء
 حتى لو لم يحدث الجزء بعد الكل المتناهي ايضا ان يكون الجزء كالكل في

مكون المراد بطلان القوة المادية
 الصورة النوعية والمصدر
 انما هي في الحقيقة
 الحقيقة هي الصورة النوعية
 ان لا يكون في صورة النوعية

الحقيقة

المقدار والاشكال وقد مر في الشئ في الوجه الاجمالى حيث حكم باستحالة
 كونه اجزى كالكل ما دام جزءا ولو حدث جسم اخر غير ان لم يمتنع ان يكون
 مثل الكل في المقدار والكل ففقدان ان ليس له جزءا جزءا واطلا على
 وحل الامام العارضى والمناخ على الجزئية وقال المراد ان المقصود
 الكل قائم في الفلك لانه لم يوجد لارض عرضى وممكنه جزءا
 ما عارضى ان يحصل له مثل شكل الكل وهذا العارضى اعترافه جزءا
 الكل بسبب المدة المقارنة للفلك لسلك الصورة للجزء بها كى
 الواو من العارضى والمناخ لفقدان المقارنة بينهما وقول الشئ ان لا
 لما نفرض بعد ذلك جزءا للكل كونه جزءا مقروض في حصول
 الكل ليصح بان يحصل الجزء بعد حصول صورة الكل مانع والا لكان
 المتقن بالبعد في المقارنة كاللانى على كنهه ففقدان اوفى
 الكلام الشئ اللان الوالى واراد عليه **قوله** واما المقدار لوانه
 قد بان ان اختلاف الكل والجزء بمقدار والكل انما عرّف للفلك
 منه امور فلك الامور مستترة في الطبيعة الامتدادية فانما لما افوت
 على المادة لم يتصور فيها الكثرة والجزء فلى يمكن ان يكون في الفلك
 الكل لخصه في كنهه غير على هو الصورة النوعية بحسب قابلية المادة
 باعتبار انما هي للصورة الجمعية او الموضعية وهو جرم الفلك باعتبار
 انه محلى للكل والمقدار ثم من ذلك ان خالفه الجزء فيها لم يكن ان
 في حيث على الطبيعة الامتدادية والكل ان في شكل الكل من صور
 فاعلم بحسب ما ذكره او موصوفه على ما سمع ذلك فالحال انما
 ظهر القوي وقال الامام مع الكلام حيث ان القوي والدر كانه

الحقيقة

في العنكب من ان الكل كان كل في الوجود في نفسه وكانت القوة التي
في العنكب مرتبة له وكان الموضوع ما صلا على مستعد لقبوله فلهذا
حصل ذلك الحق لكونه وذلك لظهور ان لا يحصل مثل ذلك الكل الجوهري
الذي يفرض لغير ذلك وهذا لا يمكن ان يكون منه في الحقيقة القائمة
المادة فقد جعل الامكان على امكان الشيء في نفسه والقوة على الصورة
النوعية القائمة في حق ذاته غير ما يلاحظ وكذا كلمة اويل الورد
الورد على مقدر لغيره واما الله فقد جعل غيرا على الصورة القائمة
والامكان والقوة على المادة القائمة فشرحه اجنى على الحق
الفاضل الله اعلم ان حاصل الفصل ان الامتداد لا يمتد على الامتداد
لزم في الاجسام والكل والجزء في جسم واحدة الكل ليس في نفسه
فنفق بالهكس لان مقتضى شكله هو الصورة النوعية والصورة النوعية
والصورة النوعية للكل هو الصورة النوعية للجزء مع ان يكون كروي
وسكني فخره اذا وضعه من متلف او مرليا غير شكل الكل فالمقتضى
واحد مع اختلاف الآثار فاجيب بان اختلاف شكله هو اختلاف
في العنكب لا اختلاف ما واما كان اختلاف الدين فاجيب بانه مواد
اخر ومنه حركات الامام الطيب فيه وقال القول بان الاختلاف
بالهكس والجزء لاجل المادة غير صحيح لان مادة جزء الصورة العنكبية
اما ان يكون جزءا من مادة جزء الصورة العنكبية اما ان يكون على مادة
الصورة او يكون جزءا من تلك المادة فان كان الاول كان كل الصورة
وجزءا من الثاني في الحقيقة فاني في واحد فكم يكن احد الصورتين في

والغير ليس في العنكب
الكل والجزء يكون
موجب اختلاف

يكون كلا والاخر بان يكون جزءا اولي من العنكب في قبل ما تقدم
حالة المادة على حدة كان كل الصورة اولي بالهكس من غير ما تقدم
وان كان نائب واحدا على واحد فقولنا بحقيقة الموجودة بلا مادة لم
لا يجوز ان يكون وجهه كلبا ببقا على وجهه غير ما وقع يكون على
الشيء اولى بالهكس من غير ما وان كان شرا واحدا فكل ان
الحقيقة الموجودة بالهكس والجزء وان كان الشا كانت المادة في نفسه
جزءا بالهكس والجزء فان كان ذلك المادة احرى من ذلك واللام
الاختلاف بالهكس والجزء متوقفا على كون الشيء في المادة فلهذا لم
مع جميع حلول الحقيقة في المادة ان لا تختلف بالهكس والجزء
ان الامكان والصورة مختلفان باختلاف المادة واما المادة فمن
انما تختلف بذاتها كما ان التقدم والآن في لوضع الزمانات
بواسطة الزمان والزمان بحسب لغيره لا يغير زمانا في ذلك الا
بالهكس والجزء انما يتوقف على المادة في الماديات في المادة
قوله هذا هو المطلق وضع المادة في موضع الصورة حرة الصورة
ذات وضع بالذات والسرور ذات وضع بالوضع وذلك لان
الحقيقة لا يجب في انما متغيرة بالذات فكون ذات وضع بالذات
حرة الوضع منها كونه من الزمانات منها او من ان كانت
الصورة الحقيقة منها او من ان كانت كالمادة بالذات منها
منك فحقها الم بالذات لا بواسطة السرور واما السرور فذات
وضع بالذات كانت متغيرة بالذات لانها اذا كانت من الزمانات
بالذات ما منها منها او من ان كانت منها او من ان كانت بالذات

نسيم

الوضع في انما متغيرة بالذات

قطع يكون حيا بالضرورة ولا اجل ان ملاحظه المقصودت كما فيه
 في العنق بالمطلوب من ستر الفضل بالمتن والاشارة على المطاوعة
 وبنه على المطاوعة بغيره كما كانت فيها وموان السوا لو كانت
 وضع بالذات فانه ان يكون منقطع في جميع الجهات يكون حيا
 ذات حجج سر في سائر الجهات يكون حيا وفيه فرضت سر
 واما ان لا يكون منقطع في جهة من الجهات فكون مقطعا في جهة
 الاشارة سوار القسمة في جهة اخرى او لم يقطع فكون حيا في جهة
 بالذات مت في الملاحظة من وضع السوي وحيثما يتبين لبقائها
 في جميع الجهات واما قد يتبين بالغير بالذات فان قلت الله لا
 منقطع بالصورة بحيثية فان لو كان لها وضع في جهة واحدة كانت
 منقصة على الاطلاق فكون حيا لكنها جزء اجماع او منقصة وهو ايضا
 في لما ذكره في قول المراد بالجمعة حيث ليس الله الصورة اجماع المراد
 بالجمعة الذي يمكن ان يفرق فيه اليه ومقاطعة في جميع الجهات في باد النظر الا
 انما يتبين في ذلك انما هو الذي لا يمكن القول لانه لما كان وضعه
 مع قبل الصورة كان هذمتها منها لا محالة والوضع قول بالضرورة ان
 على معان احدها كوني الله بحيث لا راحة في جهة وهو المراد
 منه والى جهة المقولة وموسومة راحة الله بحسب جهة احوالها
 الى نفس والى نفس المقولة وسررته معلولة للبينين لانه لو كان في جهة
 وسررته في جهة اخرى الى غيره فان قلت الوضع باحد المحققين الاولين
 اي معلولة قول هذا السؤال انما لو كان في الموجودات الدارسة

كحسب حاله وسررته معلوم قال الله تعالى لما كان الرمان على شجرة
 انفاك البساتين الصورة ان البساتين لو انفتحت على الصورة كانت لها
 ذوات وضع او غير ذوات وضع والعنق باطلان او هو هذا الفضل
 لبيان بطلان العلم الاول لان الحكم المذكور في هذا الفضل هو ان
 السوا في قبل اقران الصورة بحيثية والقول بان البساتين اجماع ذوات وضع
 مناهة لانه قد وضع البساتين انما هو في الصورة لان السوا لا يفتح
 او ان كانت بلا صورة فان البساتين المتحركة في الصورة لو كان لها وضع
 في جهة واحدة كانت اها منقصة في جميع الجهات فكون حيا او يكون غير حيا
 فكون في قوله ما في الصورة منقطع من جهة اخرى او منقطع من جهة اخرى
 الاشارة عنده لان كل مقطع اشارة فهو منقطع فان مقطع الله
 هو العلم الى جهة مثلا كان مقطع الاشارة بالحققة هو اجماع الاشارة
 في منقطع السوا ولما كان كل ذوات وضع فهو مقطع في جهة واحدة
 انفتحت في جهة واحدة الكلمة الى ان كل غير منقطع فهو مقطع في جهة
 حيث ان السوا في لا يستعمل في جهة الاشارة فان لم يفتح في جهة اخرى
 في نقطه والا فان انفتحت في جهة اخرى في جهة واحدة او لعل او كانت
 البساتين في جهة واحدة فان ان يكون غير منقطع في سائر الجهات والنقطه او
 يكون غير منقطع في جميع الجهات او في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة
 ليس في وجه النقطه والنقطه والسوا والسوا لوجوب احد ما ان النقطه والنقطه
 والتعلق ان قامت كانت منقصة في جميع الجهات لان يمينها من جهة
 وقد اجابا من قوله وانها ووجه معارضا فيها وكما في جهة اجماع الحق
 فرض عدم العلم بها وان لم تعلم بدواتها كانت احوالها وانما

في قسم

في احوالها

لابد ان يكون جوهر الوجود الاخر ما ذكره في الشرح فاصلا عن الوجود
 والخط بين النقطة وهو خط والفاعل ان يقول المراد ذات الوضع
 في توحيد البرهان ان كان ذات وضع في ذاتها فذلك هو الجوهر
 ان يكون الجوهر الوجود ذات وضع ولا يكون لها الوضع في نفسها
 والامر الصورة بل هي شي اخر وان كانت ذات الوضع في الوجود
 فالدليل لم يدل على بطلان ذلك لانها لو كانت متصفة في
 جميع الجهات كانت جميعا وانما يكون ذلك لو كانت ذات وضع
 بالذات بل هي في الاعراض اجزاء البنية والوجود في جميع
 الجهات وليست اجزاء وبعبارة اخرى ما ذكره في دليل الاصل ان
 الجوهر الوجود لا وضع له في حد ذاته ولا يلزم منه ان يكون للجوهر
 وضع اخر فان اتفق الوضع بالذات للاستلزام اتفاق الوضع مطلقا
 لجواز ان يكون ذات وضع بالغير وكذا ان يجاب عنه بان الجوهر
 لو كانت ذات وضع بالغير كان ذلك الغير اجماعا او جسمية لانه
 لا بد ان يكون ذا وضع بالذات ضرورة انه لو لم يكن للجوهر وضع في حد
 ذاته ولم يكن له ما له وضع في حد ذاته لم يكن الجوهر ذات وضع اخر
 وفي ان جسم ذلك الغير في جميع الجهات كان جسمية والا كان يعطى
 او غير ذات جسمية فلا يكون الجوهر الوجود اتفق لعدديان ان ما ذكره
 الشرح كما دل على ان الجوهر الوجود لا يكون ذات وضع بالذات بل
 على انها لا يكون ذات وضع مطلقا واعلم ان قوله كان لنفسه
 اثره مستدرك على هذا الوجه او يكفي ان في لو كانت الجوهر

وضع وغير متصفة فاما ان لا يكون متصفة الى غير النقطة او يكون متصفة
 لخط والخط والوجود ان يكون الجوهر الوجود شيئا منها واما على
 فلا استدراك ثم ان يتبين كونها متصفة بالاشارة غير متصفة فاما يتبين
 منه لو انكشفت الموصلة كنهها وان يتبين بتعريفه كمال في ذاته
 محتمل له ولا يتبين له في حد ذاته فذلك المقدم مستدركه ان
 والامر كلام الشرح في الجوهر المتعارفة للصورة ان وصفها في قول
 الصورة اجماعا والذات لم يرد في توجيهها بل في الاصل الصورة اجماعا
 على الجوهر لا يكون ذات وضع لكن لا يلزم منه ان يكون الجوهر
 المتعارفة مع جوهر الصورة في حد ذاته ان يكون وضع الشرح
 فانه لما كان حصول تلك الصفة منها يكون موقفا على شرط هو
 الصورة اجماعا كما ان الغير متصفة ذاته للصورة اجماعا مع توقفها
 على وجود الغير وكذا اللاحق صفة ذاته للامر مع ان حصولها في
 الامر موقوف على حاسه انكشفت على استعدادها للاحقا وعلم ان
 المانع **فليس** يريد بيان امتناع حلول للصورة في الجوهر الوجود
 عنه ولما كان في البين ان الشيء اذا لم يكن متصفا ان تعريفه في
 الفصل بالشيء وبما يتبين القيم انما هو البرهان على امتناع العكس
 البرهان في الصورة لاني القيم انما هو البرهان مما امتنع ان يكون
 الجوهر الوجود غير ذات وضع وذلك غير لازم في امتناع طبع
 بالامر الوجود في الصورة اجماعا صورة وتوقفه على قول الصورة
 اجماعا وان كانت في نفسها فاما ان لا يكون الجوهر الوجود اجماعا
 اجماعا لانها كانت غير جسمية الاول ان الجوهر الوجود مستدركه

ان كان متصفا

ان كان متصفا

ان كان متصفا

عن الصورة فمن انظر الى ذاتها وان لم يقبل الصورة المحيية لم يكن حقيقة
 هيولى بل في المعارف وتسميتها بالهولى مما زاد ان قبل الصورة
 فنكون الصورة ممكنة لما يجب ذاتها ولكن لا يلزم من كونها
 المحيية لها من كونها لا تقع المحيية فيكون ان يكون ممكنة بالذات
 ان عدم العقل يستلزم عدم الوجود وهو ممكن لذاته لان العقل
 بالغير انما يستلزم محققا بالذات من حيث انه ممكن فان استلزم عدم
 عدم الوجود من حيث ان وجود العقل واجب وعدمه ممكن فوجود
 الوجود وانما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن المصور انما هو
 مستلزم محال لا والذات ممكنة محققا بالذات وسهنا لك لان الوجود
 المحيية اذا نظرنا اليها في حدودها مع غير النظر الى الصورة المحيية
 وروى في حق الصورة انما لا يلزم من كونها بالذات ان يكون
 في هولى الوجودات فانما لا يحفظ الاحكام واحوالها اذ انما
 هي الى علمها منها في غير المحيية هو الهولى ثم بحث في ذلك
 ان يكون بدون المحيية فخرج ان كانت محيية لم تضاررت جماعتها
 انما محيى ان توجد بلا صورة غير محيية الى الصورة فقد علم ان
 كل جسم الحيل على سبيل ما يحتاج الى الصورة هذا هو القوم وقد
 الشئ في الشئ المحيية بحث في عدم الصورة على المادة وروى
 وانما ان لم توجد هولى بدون صورة فذلك بحث آخر لا يهتم
 بعدوه ولغيره في سميت ان الهولى لو كانت محيية على الصورة
 غير ذات وضع فاذا جعلها الصورة فلهذا انما ان لا يصير ذات

فلهذا

وسمى لان المركب من المواد الصورة جسم وكل جسم في مكان قابل
 للذات المحيية بالذات سميت او نيك واما ان يصير ذات وضع
 فانما ان يحصل في جميع المواضع او لا يحصل في شيء منها وبما بالذات
 بالصورة او يحصل في بعضها دون البعض فذلك البعض في المواضع
 اما ان يكون اللاهوتية في صحتها قبل كون الصورة او بعد كونها
 وممكنة في لان وكل من في نظرية الوجود فالتحيز او روي في
 ومن نظريتها في **قوله** فليس يمكن ان في ان ذلك لان الصورة محيية
 هناك المحقق في هذا العقل انما ان احد ما في متيقن العلم الاول
 ومن ان يكون اوله حصول الهولى في موضع معين حاصلا قبل كون
 والاخر ايراد نظرية والنوع بينهما ايا ما في الاول فمراد الهولى
 في حصول المحيية لا تقع لما ندرك التحيز المتيقن انه محيية وذلك
 التحيز لا يكون لاحل ان الهولى كانت في ذلك التحيز ان الهولى
 هناك ولا في موضع اخر وفيه نظر لان غاية ما في هذا ان الهولى
 في ذلك التحيز لا يمكن ان كانت في ذلك التحيز كونه لا يلزم من ان
 معين انتفاء المسبب مطلقا فلهذا ان حصل الهولى في ذلك التحيز
 لبب اخر وان لم يكن حصوله فيه لبب انما كانت حاصلا في ذلك
 ان في بيان الدلائل ان الهولى قبل حصول المحيية لم كانت محيية
 عن الوضع والموضع كانت يسببها الى جميع المواضع والمطابق القوة
 فلا يكون في رتبها اولي بها واما انما هو ان يحصل صورة بعد ما كانت
 بصورة فمن نظرية الهولى المحيية في حق الصورة مع جعلها في موضع معين

انما يكون في
 والاراد ان
 مس وانه

العلم

والنظر

والفرق بينهما ان حصولهما في موضع معين للوضع البقي الواجب اولا والواجب
 ايا الواجب فلما ان حوزا من المواد او افضد الى الماء ومعه مكانا
 فقد حصل بعد تحقق الصورة المادية في ذلك المكان المتيقن للصورة
 المادية البقية كانت واجب حصوله فيه واما ان كان في ذلك
 الموضع او كان في الصورة مكانا ماديا فليس الى الماء فيبقى في ذلك المكان
 المتيقن لانه كان قد عرض له الحصول فيه بالفعل حصول السؤل المتيقن
 في موضع معين انما هو لولته لما نذكره في موضع سابق على حدود الصورة
 واما السؤل فيمكن فيه فخره بحسب الوضع في الواجب البقي
 وليس يمكن التفتة في هذا الكلام انه مقتضى ان احدهما في موضع التفتة
 التفتة واما في حصول اولوية الموضع بعد تحقق الصورة وانما الفرق
 بين نظيره اولا في ذلك الصورة اجملة نسبتها الى سائر المواضع
 والوضع على الترتيب ان السؤل نسبتها التفتة على الترتيب فتكون السؤل اجملة نسبتها الى
 سائر المواضع على الترتيب فلا يكون حصولها في بعض المواضع اولى فان
 سبب ان الصورة اجملة لا يعين للسؤل موضع معين لم لا يجوز ان
 صورة نوعية في تلك الحال تفتي لما هو صافي اجاب بان الكلام في
 المواضع والاوضاع اجملة مواضع اجزاء الارض ولو كانت في
 جزء منها انما هو في موضع غير الصورة النوعية وانما عرفت موضع
 كل واحد ان السؤل اجملة تكون نسبتها الى اجزاء ذلك الموضع بالترتيب
 حصولها في بعضها فلذا قيد هذا التفتة بالوضع اجملة التي لا اجزاء
 كل واحد ومنه سؤل وموان في لما جاز ان تعاقب السؤل صورة

نوعية تخصها باحد الامكنة الكلية فلم لا يجوز ان تعاقبها صورة اخرى
 او حاله من الاحوال تخصها ببعض اجزاء المكان الكلي واما التفتة
 المثال الاول في التفتة بين المذكورين في القسم الاول فان اجزاء المرات
 او افضد الى المرات مكانا المرات فلذا يتيقن ان يتيقن الى مكان ولا
 الى ارجح التفتة في اجزاء مكانا المرات الى الواجب الاخر الى
 موضع الاول وذلك لكونه يجب الوضع البقي في كل موضع
 اجملة فانه لا موضع له في البقي وفيه يفتقد الموضع الطبيعي
 التفتة في ذلك القسم لتمام التفتة لتمام الا اذا انت التفتة
 الطبيعية وقررت وانما لم يفتقد ارجح التفتة لتمام انما لا يفتق لها
 واعلم ان كلام الشيخ في التفتة لا يدل على بيان التفتة فليكن كما كان
 في التفتة المذكور مرة فان في التفتة ان السؤل او افضد في
 الوضع والموضع يكون نسبتها الى جميع المواضع والطا على الترتيب
 في موضع معين فكانه قال لو وضع سؤل في جزء من موضع
 الصورة فلذا ان التفتة كانت وضع مخصوصا لكونه لتمام التفتة
 اجملة الى جميع المواضع على الترتيب فلا يمكن ان في مكان اولوية
 تحقق الصورة اولا بعدد كما في نظيره في التفتة لكونه لتمام التفتة
 واعلم ان فائدة اراد السؤل كان سؤل يقول المفضل او
 في التفتة الى التفتة في التفتة فلا توجه منه البيان رضى لها
 واما في نظيره والفرق فكيف يتوجه مع ان ثبوت مدعى له
 على ما بينت فانه اراد السؤل في سؤل بالتفتة وكلام الشيخ في التفتة

او الواجب الكلي اجملة
 بر التفتة بين التفتة
 في التفتة

في التفتة

جواب المعارضة المقيدة المتقدمة فانه لما قيل المولى الجوده لو طبق
 الصورة محتمل ان يحتمل موضع معين مع ان نسبتها الى جميع المواضع
 سواء ووجهه ان يكون ان الجزء الواحد او اقله الى الماهية
 لغير الحكم الماهية في المثال الاول او في الثاني لا يمكن ان يكون
 مع ان نسبتها الى جميعها على القوة فاجاب بانها محتمل في ذلك المكان
 المتيقن لانه كان هناك وهو الموضع الباقي ثم لو عورض بانها بان
 الجزء او اقله الى الماهية فيقال ان بعض الحكمه المتضمنة في نسبتها
 ما كان هناك اجاب بانها ان لم يكن هناك ان كان فيه وشك
 في الموضع اليه فلذلك حصل منه وهو اليقين ومع باقي المولى جوده
 سائر الاوهام فقد استدلوا بالمرتبطة كلها والاطلاق
 ليس بجيد ولعله لم يفرق بين التقضي والمعارضة لان كلامها يقع
 في رتبة الاول على الدليل والا فكيف توجه على طريق المعارضة
 وكيف ذكر الفرق في جوابها **جواب** وقد يلوح في كلام القائل ان
 الامام اورد التقضي بان اجماع الخصم نسبة الى جميع الصور الوعيرة
 بانه صورة كانت مع ان مصدر الصورة فاستدلوا بما قبله لان
 المولى نسبتها الى جميع المواضع بالكون مع انه في احدى اجاب بان
 ان نسبتها اجماع الخصم الى جميع الصور الوعيرة واحدة على ان يحتمل
 نوعه اذ كانت اولي به وهذه الاولوية انما حصلت بحسب صورة
 اخبر بقوله سلم جرا وهذا التقضي ان لم يكن في الكتاب الا ان قوله
 وقد يلوح في كلام الامام انه اولي الكمالين فيه فانه لم يورد هذا
 التقضي الا في موضعين في كتاب ثم قال وتدل ان يقول لم لا يكون

بجوابه

يكون المولى الجوده موجودا بصفات متغايرة بحدودها بطولها بعرضها
 كما جاز ان يصور بصورة متغايرة محضتها لتقتضيا بصورة معينة اجاب
 الله بان المولى مع تلك الصفات ان كانت موضع معين فيكون
 والا يكون نسبتها الى جميع الاوهام على الصور وهذا موقوف على
 صحة الموضع لكونه الاوهام وقد عرفت الامام فليس يحتمل ان في تلك
 الصفات لا تحتمل المولى بوضع الا انما بعد ما لو وضع معين فترادف
 النسبة الى الصفات الاجزئية ثم استدلوا بالموضع المتيقن في بعض
 المتيقن واما من ان السؤال ان اورد بطريق التقضي الاجمالي امكن
 بالفرق وان اورد بطريق التقضي التقيضي لم يندفع **جواب** في
 ان يكون الوجه في ذلك اكد من موافق التمسك بالبرهان ان لا يثبت
 المولى الجوده لقارنا الصورة بالضرورة وسكن على التقضي الى
 كل مولى مقترنة بالصورة ليست محصورة بالضرورة فيقول
 مولى الاجسام مولى مقترنة بالصورة فيخرج الاجسام ليست
 بضرورة لانه في الاجسام محصورة في الصورة بالضرورة ولو قال في
 حله بل بوجهه على ما لا يشترط في المولى المقترنة بالصورة محصورة
 بالضرورة والمقدمة الاخرى انها ينبغي ان لا يثبت المطلوب كان
 وجوب **جواب** واما في كمالها بها الاجسام الواعية لا يمكن ان الاجسام
 محصورة بالحق فانه يعلم بالضرورة ان حقيقة الماهية حقيقة
 للكتاب قد علمت انها محصورة في الحقيقة فكيف اخلافتها انما هو
 في حقيقة ودر الصورة الوعيرة ودر الماهية المحصورة في حقيقة
 انما يحتمل الاجسام وينبغي بها فترادف كل جسم مركب في اجاب في

وهو ان لا يثبت في الماهية
 مولى الاجسام بضرورة
 انما هو في حقيقة الماهية
 في حقيقة الماهية
 في حقيقة الماهية

لعمري وكذا كانت حجة الطبع على كل ما لا يكون بديهيا من المقدم والمتأخر الصانع
 يحتاج الى التأخر او يحتاج الى المتقدم وعلية الفياض التركيب كما اذا كانت القضية
 زائفة والمقدم والنتيجة في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة والاكادمية في
 البراهين كما انها جديها من غير ان يعطى تصور القضية انما هي من تصور المتقدم والنتيجة
 في الدلائل عليها وانما هي بالذات في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 ما ليس في نفسه ومع ذلك لا يكون المراد من حجة الطبع في الحقيقة والاكادمية في الطبع
 شيئا من تصور المتقدم والنتيجة في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 البعيدة عنها بل هي لا بد من تصورهما في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 قالوا لعمري انما هي مقدمة في الطبع والنتيجة في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 لكن لا تقدم الحقيقة في الواقع بل هي او متأخر عنها اذا كانت المراد بالحقيقة بالذات في الحقيقة
 وما استوزان في الحاجة الى هذا البيان وان كان المراد من المعية معها عدم استقار
 وانفع في القضية والمقدم والتأخر الثالثة انما هي القضية لا ينفك عن
 والتسليم اما على وجه اولها في ذلك ان في القضية متضمنة لها فمما يتأخر عنها
 فيكون انما هو الاصل في بيان الدور في مستند في الدلائل وليس في الحقيقة
 ليست ملة مطلقة سواء كانت حجة او قضية او دلائل المذكورة لا يمت في القضية
 لان كذا في الحقيقة لا يكون في الحقيقة في الحقيقة والتسليم وانما هي القضية في الحقيقة
 ليست ملة لها فمما يتأخر عنها ولا في الحقيقة انما هي القضية في الحقيقة
 من جهة الصورة استلزامها للتقدم الى دفع المعارضة ولعل ما دفع المعارضة في
 حاصل ما ذكره تأخر القضية عن حقيقة الصورة والذي يندفع عنه تأخر القضية في الحقيقة

انما هي القضية في الحقيقة
 والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة

فانما هي القضية في الحقيقة
 والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة

انما هي القضية في الحقيقة
 والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة

عن تصور القضية بوجه انما هي القضية في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 فهو انما هي القضية في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 في حجة في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
لا بد انما هي القضية في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 تأخر عنها **اجاب** بان تأخرها عن حقيقة الصورة لا يمت في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 تأخر عنها في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 من جهة تصور القضية في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 شيئا من تصور القضية في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 العلة او بالذات في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 مستند في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 مستند في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 وهو في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 الا انه في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 وهو في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 العلة او بالذات في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 انما هو الذي يمت في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 انما هو الذي يمت في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 مع تدقيق التمايز في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 الى انما هي القضية في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة
 احد ما لا بد من الاستدعاء في الحقيقة والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة

انما هي القضية في الحقيقة
 والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة

القضية

المراد

انما هي القضية في الحقيقة
 والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة

انما هي القضية في الحقيقة
 والاكادمية في الطبع او العلة او بالذات في الحقيقة

انه العنزة مقيمة للمادة في وجودها فيكون المبدأ من اقامة البصل للمادة اقامتها في وجودها
 وبكلام الامام انه لو كان كل بدل في الحقيقة لا يخرج من ان يكون البدل عن البدل في اقامة مقيمة للبدل والمادة
 في وجودها فيكون وجودها لا معنى العنزة الا انها في وجودها كقولنا في اقامة البدل في وجودها
 في وجودها فيكون وجودها لا معنى العنزة الا انها في وجودها كقولنا في اقامة البدل في وجودها

[illegible][illegible]

لعلها تاتى في الآخر فليروا هذا الكلام في حقهم وقد اصبحت التوراة والاصحاف امانة الله
 وقد استقرت لكل واحدة منها ما يلزم من عدم تعلق كل منها بما روي على معناها من
 الآخر في الصحيحين وتعلق ذاتها بما روي في الصحيحين وتعلق ذاتها بما روي في الصحيحين
 ليرجع الى العلم المقدم وهو ان يكون احد علمي التوراة قد تعلق العلم اذ هو نظرا
 قد تقرر ان العلم الاول لا يلزم من تعلق العلم الثاني بالاول ولا يلزم من تعلق العلم
 الثاني بالاول فيكون العلم الثاني لا يلزم من تعلق العلم الاول بالاول ولا يلزم من تعلق العلم

ذات الحجة ١٢٨٠

فيقول المستدل وانما العلم منسب لهم من قبل كل منهما باآخرة ما يترتب علىهما كما هو جارح
 ثالث وهو ان يقال ان ادعاء باآخرة فقط وعادى قائم ثالث وهو ان يقال ان ادعاء باآخرة
 فقطم آخرة الامام منها وبقضا بالمتضايقين **فصل في** العلم بالحق بالظهور من قبل
 شيئا من غير الاشارة بوجوده من غير وجوده فان العلم غشيه الحق مع استماع
 عنده من العرف ان المتضايقين جعلوا العلم واحدة رابطة بينهما اما المتضايقان انفسهما
 وانما علموا العلم واحدة كما لو كان الاثنية والبنوة وكل منهما خرج للاشارة فان الاثنية
 خرج وحدهم لا انشأ من البنوة فخرج للاشارة هو الرابطة المحرجه والامتنان
 الشهود انهم انما جعلوا العلم واحدة كما لو كان العلم منسب لكل من العلم بالحق بالظهور
 كلمة بالبعض لا بالآخر **فصل في** الامتنان والاحتجاج كل منهما لا انشأ من الاثنية والبنوة
 انظر الى انهما انفسهما بالحق بالظهور احتج به ان لا يخرج قطعا نعم كنهه من مقتضى باج وهو
 العلم من بينهما ولم يخرج من كل الحظ والصورة على علمه ان لا يقع من كل منهما العلم بالحق
 كل منهما متعلقا بالآخر فان تضمن كل منهما معرفته فانما لا يخرج من كل منهما
 بالعلم بالحق بالظهور على المتضايقين بالآخر انما احتج على هذا الاخر علم بالآخر ان كل من
 والصورة معلوم بالحق بالظهور من بينهما بالحق بالظهور من قوله وانما لا يخرج من كل
 منها الاخر ان العلم بالحق بالظهور من كل منهما بالآخر فيكون مستقلا على قوله وانما لا يخرج من كل
 متعلق من منهما بالآخر لان كل من العلم بالحق بالظهور من كل منهما بالآخر فيكون مستقلا على قوله وانما لا يخرج من كل
 يقال كل منهما بالآخر وهو مستقلا على قوله وانما لا يخرج من كل منهما بالآخر فيكون مستقلا على قوله وانما لا يخرج من كل
 لم يحصل من بالحق بالظهور من كل منهما بالآخر فيكون مستقلا على قوله وانما لا يخرج من كل منهما بالآخر فيكون مستقلا على قوله وانما لا يخرج من كل
 مستقلا على قوله وانما لا يخرج من كل منهما بالآخر فيكون مستقلا على قوله وانما لا يخرج من كل منهما بالآخر فيكون مستقلا على قوله وانما لا يخرج من كل

منه من ان الشئ
لا يكون الا بالقدرة
منه من ان الشئ
لا يكون الا بالقدرة

23

الذي هو على كونه ان يكون له راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 لا الهوة ولا يتبع ان يكون له راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 انما يكون له راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 كل ما يقع عليه راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 لم يتبع راي غيره وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 وانما انتم لم تسمعوا راي غيره وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 وضعه من قبله على راي غيره وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 من حيث المقدار ضرورة ان هذا راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 الاجسام الامتدادية او غير امتدادية فان كانت امتدادية كانت ممتدة في الامتداد
 في راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 المقدار يقع عليه راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 جدا كبره وانما هو امتداد في راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 تميزه انما هو في راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 عليه ليدبره واجمع كل راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 وقا لو كان العالم جميع اجسام التي فيها الامداد مساوية للامداد في راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 فالعالم على ما كانه في راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 بعد ان مضى راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 فهو الامداد في راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 المشترك بين كل الامداد في راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره

الاجسام الامتدادية او غير امتدادية فان كانت امتدادية كانت ممتدة في الامتداد
 في راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 المقدار يقع عليه راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 جدا كبره وانما هو امتداد في راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 تميزه انما هو في راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 عليه ليدبره واجمع كل راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 وقا لو كان العالم جميع اجسام التي فيها الامداد مساوية للامداد في راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 فالعالم على ما كانه في راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 بعد ان مضى راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 فهو الامداد في راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره
 المشترك بين كل الامداد في راي واحد وان لم يكن له راي واحد بل يستند الى راي غيره

ان يكون راي واحد
 وان لم يكن له راي واحد
 بل يستند الى راي غيره

لكنه

ان يكون راي واحد
 وان لم يكن له راي واحد
 بل يستند الى راي غيره

[illegible]

الحبيب في والكر الكبر الخضر
على القلوب في كبره
لا اوجبت الحبيب

القلب -
الطريق

انامی

[illegible]

عليه افضل صلوات من الله
وجيبان يكون التوبة الفاخيه

التفصيل

مؤرخ

الكتاب المذكور
الذي ذكره
في كتابه

0

كتاب الفقه في الفقه

الكتاب الثاني

والتحقيق في انما اربعة لان الفقه...

هذا هو الحق...

هذا هو الحق...

كتاب الفقه في الفقه

والتحقيق في انما اربعة لان الفقه...

هذا هو الحق...

هذا هو الحق...

الحمد لله الذي جعل في خلقه منافع لا يحصى ولا تعد
والحمد لله الذي جعل في خلقه منافع لا يحصى ولا تعد

الحمد لله الذي جعل في خلقه منافع لا يحصى ولا تعد
والحمد لله الذي جعل في خلقه منافع لا يحصى ولا تعد

الحمد لله الذي جعل في خلقه منافع لا يحصى ولا تعد

الحمد لله الذي جعل في خلقه منافع لا يحصى ولا تعد

الحمد لله الذي جعل في خلقه منافع لا يحصى ولا تعد

الحمد لله الذي جعل في خلقه منافع لا يحصى ولا تعد
والحمد لله الذي جعل في خلقه منافع لا يحصى ولا تعد

الحمد لله الذي جعل في خلقه منافع لا يحصى ولا تعد
والحمد لله الذي جعل في خلقه منافع لا يحصى ولا تعد

الحمد لله الذي جعل في خلقه منافع لا يحصى ولا تعد

الحمد لله الذي جعل في خلقه منافع لا يحصى ولا تعد

۴۱۱
 ۳۶۶

میرزا حسن خان مستوفی کمالی
کتابخانه میرزا حسن خان مستوفی کمالی

[illegible]

1900

३५

وهو واحد وهو كونه
موجودا

وهو واحد وهو كونه
موجودا

وهو واحد وهو كونه
موجودا

فان كان

فان كان العقل...

فان كان العقل...

فان كان العقل...

[illegible]

مستخرج من كتاب
الشيخ الفاضل

المع غرضه

عنه اخري روح

نیم

[illegible]

مسند

[illegible][illegible]

فائل

مسند

५४०

۱۰

[illegible][illegible]

الحمد لله

فليس صحيح العقل انه ان ثا تافق عدم بل انما يتصور العقل فيكون
لحجب يتصور فيكون العقل انما كان متوقفا على عدمه لا على وجوده بل انما كان
مستقلا عن وجوده فيكون يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
العقل لا يمكن وجوده فيكون يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
الوجود من ان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
انه وجوده العقل لا يمكن ان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
متصوره العقل لا يمكن ان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
استلزامه العقل انما كان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
البارز فان وجوده العقل لا يمكن ان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
ليست العقل انما كان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
لكنه العقل انما كان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
الواجب انما كان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
محيية انما كان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
الاشهر اعتبار وجوده العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
مقدم على وجوده العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
فما كان وجوده العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
في الخارج لوجوده العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
حيث انما كان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
المنتهى من تصور العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
في العقل انما كان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل

الاعتراض

الوجود لا يمكن ان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
وفي الحقيقة انما كان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
فان العقل لا يمكن ان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
انما كان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
بل انما كان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
تاسلوا العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
لعدم عدمه العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
انما كان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
الحق في انما كان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
انما كان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
حيث انما كان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
تقارب بينهما العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
انما كان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
انما كان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
وجوده العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
لذلك العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
فانما كان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
انما كان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
وجوده العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل
فانما كان يتصوره العقل فيكون لا يتصور وجوده احسن من ان يتصوره العقل

مرجع الحق في عدم الخلق
الحق في عدم الخلق

اگر حیات بود و دست سخن و ارم
هنر از حرف زبانه جانان و ارم

رفسبح حشره لاله عطر آلود بخت
که از دل خاک که دارم در اینجا هست

بیر احمد کل چاک در میان و سنجیت
از طرفه جو قتل ایست و زنجیت

کامل خواند و در هر فصل از این
در پشت صورت کتابها را ثبت
در این چهار در هر فصل خواند
باز از هر فصلی در هر فصل

[illegible]

فصل في بيان
الاعراض التي
تتولد من
الاعراض التي
تتولد من

۱۶۶۶

من الجود

[illegible]

سوالیہ

F70

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

—Vol.

موضوع الیه پس
ماوراء القوس الاصولی کا تحقیق
وہاں سے جو کچھ
وہاں سے جو کچھ
وہاں سے جو کچھ

زادنا للصوم كان لها دخل

409

القصاب
محل

الحاج الى مكة فخرجنا الى
الوقت الذي كان في شهر ربيع
الاول سنة ١٢٠٤

[illegible]

(52)

405

[illegible]

خوشتر آب هم که در خیابان دهان
ایستاده که از دهان دهان

آیه خال چشم سراسم کنده در نظر
برده در ترا مثل خورشید آینه

مشایده که دفع بزم بتابد خدا و خلق
کر عکس هوشی کین تو بند در آینه

[illegible]

۱۲۰۰

[illegible]

مجلس آراء و مناقشات

459

مقام امامت علی بن ابی طالب
علیه السلام
و بعد از این
آیات که در این
مقام است
و بعد از این
آیات که در این
مقام است

211

پاک و اعز عینہ زید پیارہ
افشا و تا کر بیان در وصل

چند جوان بزرگوار و کف
دشمنان را که در میان دست

1870

[illegible]

انوي لا تمانع براهنا واوراكت
النفوس الحبيبه

کتابخانه

المفتي

لذاته وان كانت قابلية وراك الحجاب الاول انما يقربنا الى الوجود وحيثما عذرنا
 كل طابع ونيل حاله مخصوصة بغيره بالذات فحق بعلم الضرورة انما حصل لنا ادراك
 المكمل ونيله يحصل لنا بالذات سواء كانت نفس ذلك الادراك ونيلها وصالته اخر
 لا زمنية لها وبه افادت اننا لم نحصل الحسنة للعقل ولا يصير المناقشة في العبارة
 وعين اننا انما نفهم الادراكات المتعقبات ونالها من حيث كان لها وجه التميز اذ انما
 استقامت الالذات اذ سببا لتعقيد من هذه العقيدة **قوله** واعلم اننا انما نفهم الحق
 من كماله بعد ثبات الذات العقلية اذ اننا انما نفهم العقلية في كمالها انما نفهم
 بعينها بالبدن وانما نحصلها بالحيات اذ انما نفهم فيها حيات روية متناهية لكان
 فادامت متعلقة بالبدن كان لها معها شغل فاذا انفردت البدن فرغت العباد
 نالها متناهية لكان متناقصا لاننا انما نفهم الحق بالادراك المتناهي في الكمال ونيلها في كمال
 الذات العقلية من الذات الحسية كانت الالذات العقلية اسرها من الالذات
قوله لعدم استعداده فانما كانت متسقة للكمال فاضت عليها ومن الظاهر ان المراد
 الاستعداد العام لجميع الشرائط وعدم المانع والعدم يستلزم الالفانية ولو ترك هذه
 لم يحج الى هذه العناية وكما ان السمع في هذه القوة كمال النفس انما هو على ولا مردود
 وانما مثل العدم في القوة العزلة والجمع بالاب والاضداد لعدم الخضار ما فيها فان العدم
 عدم انشغال بالعلوم مع الالف والها في الالهيات ومع الوجود في القوة العقلية
 انما هي القوة في غير هذه القوة من علو في القوة العقلية ومع كونها غير محسوس
 لا كبر بغير الحس في كماله ومع انما هي كماله في القوة العقلية انما هي القوة العقلية
 ثم طاب للزوق وانما انما في القوة العقلية وانما هي كماله في القوة العقلية
 انما هي كماله في القوة العقلية وانما هي كماله في القوة العقلية
 وانما هي كماله في القوة العقلية وانما هي كماله في القوة العقلية

تعلقها

لعدم

ما في النفس

والنفس في القوة العقلية

بأنه النفس في القوة العقلية هي كماله في القوة العقلية
 النفس في القوة العقلية **قوله** واعلم ان رتبة النفس النفس انما هي كماله
 لذاته وكانت اولها فان لم تكن كماله في القوة العقلية انما هي كماله في القوة العقلية
 ادركت ان كماله في القوة العقلية انما هي كماله في القوة العقلية
 وهم الجاهلون اولها انما هي كماله في القوة العقلية انما هي كماله في القوة العقلية
 بالامور الغائبة من رتبة النفس انما هي كماله في القوة العقلية انما هي كماله في القوة العقلية
 لا انشغالهم بالذات والافان في القوة العقلية انما هي كماله في القوة العقلية
 النفس انما هي كماله في القوة العقلية انما هي كماله في القوة العقلية
 يتقطع وانما كانت ناقصة فاما في القوة العقلية فانما كانت ناقصة في القوة
 العقلية فانما كانت ناقصة في القوة العقلية انما هي كماله في القوة العقلية
 ما عندنا انما كانت ناقصة في القوة العقلية انما هي كماله في القوة العقلية
 في الاشياء انما كانت ناقصة في القوة العقلية انما هي كماله في القوة العقلية
 العملية فقد كتب بواسطة الاشياء الغائبات انما هي كماله في القوة العقلية
 راسخة او غير راسخة معذب بها انما هي كماله في القوة العقلية انما هي كماله في القوة العقلية
 غريبة زالت فيزول بالبدن **قوله** وانما هي كماله في القوة العقلية انما هي كماله في القوة العقلية
 الشاخص فاما انما هي كماله في القوة العقلية انما هي كماله في القوة العقلية
 يتعلق بها في القوة العقلية انما هي كماله في القوة العقلية انما هي كماله في القوة العقلية
 فانما هي كماله في القوة العقلية انما هي كماله في القوة العقلية
 بغير هذا كماله في القوة العقلية انما هي كماله في القوة العقلية
 القدر في زيادة ونقصان انما هي كماله في القوة العقلية انما هي كماله في القوة العقلية
 الكتاب ولا حاجة اليه لاننا انما هي كماله في القوة العقلية انما هي كماله في القوة العقلية

ولانه

مسألة

الاجماع

مقيد

۴۸۰

۴۷۹

Handwritten notes on a lined page, possibly a ledger or notebook. The text is faint and mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side. Some visible fragments include:

- Top left: A circular stamp or mark.
- Top center: $0.01 \leftarrow 1.00 \rightarrow 1.01$
- Below that: $1.01 \leftarrow 1.00 \rightarrow 1.01$
- Further down: $1.01 \leftarrow 1.00 \rightarrow 1.01$
- Bottom left: The word "Problems" is faintly visible.